AIN SHAMS UNIVERSITY
مركز بحوث الشرق الأوسط
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
MERC

AIN SHAMS UNIVERSITY

مجلة
بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحَكَّمَة
(مُعتمدة) شهريـًا

العدد مائة وعشرة

(أبريل 2025)

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الأوسط

السنة الخمسون
تأسست عام 1974

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

ISSN 2536-9504

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة
متخصصة
في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (ARCI) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت Clarivate الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (ARCIf) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد مائة وعشرة (أبريل 2025)

تصدر شهريًّا

السنة الخمسون - تأسست عام 1974

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة
(اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. غادة فاروق

نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبدالخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. أحمد بهاء الدين خيري، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر ؛

أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر ؛

أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر ؛

أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. ماهر جميل أبوخوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفرالشيخ، مصر ؛

أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. حسام طنطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر

أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس ؛

Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Gabrielle KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Farah SAFI، جامعة كليرمون أوفيرني، فرنسا؛

إشراف إداري

أ/ أماني جرجس

أمين المركز

إشراف فني

د/ امل حسن

رئيس وحدة التخطيط و المتابعة

سكرتارية التحرير

أ/مرفت حافظ — مكتب المدير

أ/ رانـدا نـوار — قسـم النشـر

أ/ شيماء بكر — قسـم النشـر

تدقيق ومراجعة لغوية

وحدة التدقيق اللغوي - كلية الآداب - جامعة عين شمس

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير merc.director@asu.edu.eg

• وسائل التواصل:

البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566

(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل/ واتساب: 01555343797 (2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

الرؤيـــة

السعي لتحقيق الريادة في النشر العلمي المتميز في المحتوى والمضمون والتأثير والمرجعية في مجالات منطقة الشرق الأوسط وأقطاره .

الرسالـــة

نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة في مجالات الشرق الأوسط وأقطاره في مجالات اختصاص المجلة وفق المعايير والقواعد المهنية العالمية المعمول بها في المجلات المُحَكَّمَة دوليًّا.

الأهـــداف

- نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة .
- إتاحة المجال أمام العلماء والباحثين في مجالات اختصاص المجلة في التاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون وعلم النفس واللغة العربية وآدابها واللغة الانجليزية وآدابها ، على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي لنشر بحوثهم وإنتاجهم العلمي .
- نشر أبحاث كبار الأساتذة وأبحاث الترقية للسادة الأساتذة المساعدين والسادة المدرسين بمختلف الجامعات المصرية والعربية والأجنبية ٠
- تشجيع ونشر مختلف البحوث المتعلقة بالدراسات المستقبلية والشرق الأوسط وأقطاره ٠
- الإسهام في تنمية مجتمع المعرفة في مجالات اختصاص المجلة من خلال نشر البحوث العلمية الرصينة والمتميزة .

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

• أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
• أ.د. أحمد الشربيني	عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق	عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. السيد فليفل	عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر	أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
أ.د. أيمن فؤاد سيد	رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
• أ.د. جمال شفيق أحمد عامر	كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حمدي عبد الرحمن	عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حنان كامل متولي	(قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. صالح حسن المسلوت	أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق جامعة الأزهر - مصر وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
• أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة	كلية الآداب - جامعة المنيا، ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
• أ.د. عاصم الدسوقي	عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
• أ.د. عبد الحميد شلبي	كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفاف سيد صبره	كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفيفي محمود إبراهيم	كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
• أ.د. فتحي الشرقاوي	نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
• أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز	عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
أ.د. محمد السعيد أحمد	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• لواء / محمد عبد المقصود	رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
• أ.د. محمد مؤنس عوض	كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر	كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
• أ.د. مصطفى محمد البغدادي	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. نبيل السيد الطوخي	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي	كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

شروط النشر بالمجلة

- تُعنى المجلة بنشر البحوث المهتمة بمجالات العلوم الإنسانية والأدبية ؛
- يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين ويتم التحكيم إلكترونيًّا ؛
- تقبل البحوث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، **وترسل إلى موقع المجلة على بنك المعرفة المصري ويرفق مع البحث ملف بيانات الباحث يحتوي على عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية واسم الباحث والتايتل والانتماء المؤسسي باللغتين العربية والإنجليزية، ورقم واتساب، وإيميل الباحث الذي تم التسجيل به على موقع المجلة ؛**
- يشار إلى أن **الهوامش والمراجع في نهاية البحث وليست أسفل الصفحة ؛**
- يكتب الباحث **ملخص باللغة العربية واللغة الإنجليزية** للبحث **صفحة واحدة فقط** لكل ملخص ؛
- بالنسبة للبحث باللغة العربية يكتب على برنامج "**word**" ونمط الخط باللغة العربية **"Simplified Arabic"** وحجم الخط **14** ولا يزيد عدد الأسطر في الصفحة الواحدة عن **25** سطر والهوامش والمراجع خط **Simplified Arabic** حجم الخط 12 ؛
- بالنسبة للبحث باللغة الإنجليزية يكتب على برنامج **word** ونمط الخط **Times New Roman** وحجم الخط **13** ولا يزيد عدد الأسطر عن 25 سطر في الصفحة الواحدة والهوامش والمراجع خط **Times New Roman** حجم الخط 11 ؛
- (**Paper**) مقاس الورق (**B5**) 17.6 × 25 سم، (Margins) الهوامش **2.3 سم** يمينًا ويسارًا، **2 سم** أعلى وأسفل الصفحة، ليصبح مقاس البحث فعلي **(الكلام)** 13×21 سم. (Layout) والنسق: (Header) الرأس 1.25 سم، (Footer) تذييل 2.5 سم ؛
- **مواصفات الفقرة للبحث :** بداية الفقرة First Line = 1.27سم، قبل النص= 0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = (6pt) تباعد بعد الفقرة = (0pt)، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **مواصفات الفقرة للهوامش والمراجع :** يوضع الرقم بين قوسين هلالي مثل : (1)، بداية الفقرة Hanging = 0.6 سم، قبل النص=0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = 0.00 تباعد بعد الفقرة = 0.00، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **الجداول والأشكال:** يتم وضع الجداول والأشكال إما في صفحات منفصلة أو وسط النص وفقًا لرؤية الباحث، على أن يكون عرض الجدول أو الشكل لا يزيد عن 13.5 سم بأي حال من الأحوال ؛
- يتم التحقق من صحة الإملاء **على مسئولية الباحث** لتفادي الأخطاء في المصطلحات الفنية ؛
- مدة التحكيم 15 يوم على الأكثر، مدة تعديل البحث بعد التحكيم 15 يوم على الأكثر ؛
- يخضع تسلسل نشر البحوث في أعداد المجلة حسب ما تراه هيئة التحرير من ضرورات علمية وفنية ؛
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر ؛
- تعبر البحوث عن آراء أصحابها وليس عن رأي رئيس التحرير وهيئة التحرير ؛
- **رسوم التحكيم للمصريين 650 جنيه، ولغير المصريين 155 دولار ؛**
- **رسوم النشر للصفحة الواحدة للمصريين 25 جنيه، وغير المصريين 12 دولار ؛**
- الباحث المصري يسدد الرسوم بالجنيه المصري (بالفيزا) بمقر المركز (المقيم بالقاهرة)، أو على حساب حكومي رقم : **(9/450/80772/8) بنك مصر** (المقيم خارج القاهرة) ؛
- الباحث غير المصري يسدد الرسوم بالدولار على حساب حكومي رقم : **(EG710001000100000004082175917)** (**البنك العربي الأفريقي**) ؛
- **استلام إفادة قبول نشر البحث في خلال 15 يوم من تاريخ سداد رسوم النشر مع ضرورة رفع إيصالات السداد على موقع المجلة ؛**
- **المراسلات :** توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: merc.director@asu.edu.eg

السيد الدكتور/ مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، ورئيس تحرير المجلة
جامعة عين شمس– العباسية– القاهرة – ج. م.ع (ص. ب 11566)
للتواصل والاستفسار عن كل ما يخص الموقع : محمول / واتساب: **01555343797 (+2)**
(وحدة النشر merc.pub@asu.edu.eg)

- ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: **www.mercj.journals.ekb.eg**

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر.

محتويات العدد

	عنوان البحث		الصفحة
	دراسات اللغة العربية		
1	"الأنساق الثقافية في رواية "دعاء الكروان" لطه حسين"	هاجر حمدي حافظ	3 - 34
	الدراسات التاريخية		
2	"الجيش الحثي القديم".	فاطمة سيد علي	35 - 54
	الدراسات الجغرافية		
3	"التوزيع الجغرافي للقوى التعليمية في التعليم الثانوي في محافظة بغداد لسنة2021".	عذراء عبد حمد	55 - 94
	دراسات علم النفس		
4	"المناعة الفكرية كمتغير مُعدل للعلاقة بين القابلية للاستهواء والاتجاه نحو التطرف الفكري لدى عينة من الشباب الجامعي مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي؛ دراسة كمية– كيفية".	أميرة عبد الرؤوف	95 - 204
5	"العلاج بالرمل ودوره في خفض القلق والاكتئاب لدى عينة من طلاب الجامعة".	ألكسندرا نيقولا	205 - 242
	دراسات علم الاجتماع		
6	"تصورات طلبة كلية التربية الأساسية في الكويت للممارسات الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس في ضوء بعض المتغيرات".	فاطمة عبد الأمير جواد عبد الرضا خالد عبد الله	243 - 318
	مناهج البحث وطرق التدريس		
7	"فاعلية استخدام استراتيجية التعلم المدمج في تنمية مهارات أعمال الوساطة التجارية لدى طلاب الصف الثاني الثانوي التجاري"	أسماء حسين ربيع	319-342

دراسات العلوم السياسية

8	"إشكالية بناء الدولة المدنية في العراق"	أحمد محمد علي	370 – 343
9	"الحركات الاجتماعية في العراق وتأثيرها على وعي الناخب بعد العام(2019)".	جعفر الصادق مهدي	422 – 371

دراسات اللغة الانجليزية

10	The Fragmentation of Power between Adults and Young Adults in Selected Young Adult Dystopias."	Eman Qassem	38 - 1

دراسات علوم الاتصال والاعلام

11	A Postcolonial Constructivist Criticism of the Politically Redrawn Syrian Boundaries of Space and Time in the Diasporic Micro-narratives of Alia Malek and Samar Yazbek	Rasha Adel El	68 - 39

افتتاحية العدد 110

يسر مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية صدور العدد (110)ابريل 2025 من مجلة المركز "مجلة بحوث الشرق الأوسط". هذه المجلة العريقة التي مر على صدورها حوالي 50 عامًا في خدمة البحث العلمي، ويصدر هذا العدد وهو يحمل بين دافتيه عدة دراسات متخصصة: (دراسات قانونية، دراسات اللغة العربية، دراسات اجتماعية، دراسات اقتصادية، دراسات لغوية) ويعد البحث العلمي Scientific Research حجر الزاوية والركيزة الأساسية في الارتقاء بالمجتمعات لكي تكون في مصاف الدول المتقدمة.

ولذا تعتبر الجامعات أن البحث العلمي من أهم أولوياتها لكي تقود مسيرة التطوير والتحديث عن طريق البحث العلمي في المجالات كافة ؛ ولذا تهدف مجلة بحوث الشرق الأوسط إلى نشر البحوث العلمية الرصينة والمبتكرة في مختلف مجالات الآداب والعلوم الإنسانية واللغات التي تخدم المعرفة الإنسانية.

والمجلة تطبق معايير النشر العلمي المعتمدة من بنك المعرفة المصري وأكاديمية البحث العلمي، مما جعل الباحثين يتسابقون من كافة الجامعات المصرية ومن الجامعات العربية للنشر في المجلة، وتحرص المجلة على انتقاء الأبحاث العلمية الجادة والرصينة والمبتكرة للنشر في المجلة كإضافة للمكتبة العلمية وتكون دائمًا في مقدمة المجلات العلمية المماثلة.

ولذا نعد بالاستمرارية من أجل مزيد من الإبداع والتميز العلمي.

والله من وراء القصد

رئيس التحرير

د. حاتم العبد

الحركات الاجتماعية في العراق
وتأثيرها على وعي الناخب بعد العام
(2019)".

Social movements in Iraq
and their impact on voter awareness
after the year(2019)

جعفر الصادق مهدي عطية.

.Jaafar Alsadiq Mahdi atiya

جامعة بغداد- مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.

.University of Baghdad - Center for Strategic and International Studies

Jaafar.a@cis.uobaghdad.edu.iq

www.mercj.journals.ekb.eg

المُلخص:

إن الوعي السياسي لدى الفرد يترسخ بفعل التراكم المعرفي والتعرض للمظاهر والأحداث السياسية التي تنمي طريقة الاستدلال لفهم معطيات واقعه والتفاعل معها من منظور الإطار القيمي الذاتي الذي يمثل الوعي بوصفه محصلة التأثيرات والأنساق التي يصيغها المجتمع لتكون بمثابة منظار يدرك بها الواقع، فضلًا عن تأثير الفواعل الاجتماعية والسياسية بوصفها إحدى مصادر التحفيز لانخراط الفرد في الفعاليات السياسية ورسم انطباعاته حول مضامينها، ومن هنا خصصت مشكلة البحث لمعرفة مصادر الوعي للمجتمع العراقي لكون تأثيرها ينصرف إلى دوافع الحركات الاجتماعية والممارسات السياسية، لاسيما فيما يتعلق بالعملية الانتخابية وتحديدًا ما بعد العام (2019) بوصفها الوسيلة الديمقراطية لإفراز النخبة السياسية، وتحديد من يتولى إدارة السلطة وتوجيه اهتماماتها، ومن ثم تصبوا فرضية البحث إلى أن مصادر الوعي المدنية الديمقراطية القائمة على التنظيم المؤسسي باعثة للاستقرار ومحفزة للمشاركة السياسية الحرة التي تجعل الحركات الاجتماعية منسجمة في إطار التفاعلات السياسية ومنتجة في تقويم النظام السياسي وتعظيم نتائج مخرجاته، ولبلوغ نتائج البحث اعتمد على منهج التحليل النظمي بحكم المدخلات التي تمثلها مضمون الحركات الاجتماعية وما أفضت إليها من واقع سواءٍ على مستوى التشريعات أو السياسات الرسمية، وكذلك الممارسات للقوى السياسية المسؤولة عن إدارة السلطة التي تعد بمجملها مخرجات أسهمت ببلورة وعي الناخب العراقي وحددت ملامح اختياراته بحكم النتائج التي خلص إليها البحث من جانب إدراك الناخب العراقي، وتأثير على مسار العملية الانتخابية التي أنتجت فوز قوى سياسية جديدة وترجيح كيانات على أخرى بفعل أدائها لا انتمائها الاجتماعي؛ وقد ظهر ذلك جليًا

في مضمون البرامج الانتخابية للقوى السياسية المتنافسة، ومن ثم جاءت توصيات البحث لتقديم حلول ومبادرات إصلاحية لتطوير الأداء السياسي والمؤسسي الكفوء للفواعل السياسية والاجتماعية وتنمية الوعي السياسي لدى الناخب العراقي.

الكلمات المفتاحية:

الوعي السياسي، الحراك المدني، النظم الانتخابية، الحركات الاجتماعية، العراق، المواطنة، التنشئة السياسية، التنشئة الاجتماعية، الثقافة السياسية، المشاركة السياسية، المحاصصة السياسية، التعددية الحزبية.

Abstract:

The individual's political awareness is consolidated by the accumulation of knowledge and exposure to political phenomena and events that develop the method of reasoning to understand the data of his reality and interact with it from the perspective of the subjective value framework that represents awareness as the result of the influences and systems that society formulates to be a perspective through which reality is perceived, in addition to the influence of social and political actors as one of the sources of motivation for the individual's involvement in political activities and drawing his impressions about their contents. Hence, the research problem was allocated to knowing the sources of awareness for Iraqi society because its influence is directed to the motives of social movements and political practices, especially with regard to the electoral process, specifically after the year (2019) as a democratic means of producing the political elite and determining who assumes the management of power and directing its interests. Then, the research hypothesis is that the sources of democratic civil awareness based on institutional organization are a source of stability and a stimulus for free political participation that makes social movements harmonious within the framework of political interactions and productive in evaluating the political system and maximizing the results of its outputs. To achieve the research results, the systematic analysis approach was adopted by virtue of the inputs represented by the content of the movements Social and what it led to in reality, whether at the level of legislation or official policies, as well as the practices of the political forces responsible for managing power, which are all outputs that contributed to crystallizing the awareness of the Iraqi voter and determined the features of his choices by virtue of the results reached by the research from the perspective of the Iraqi voter’s awareness and the impact on the course of the electoral process that produced the victory of new political forces and the preference of some entities over others by virtue of their performance, not their social affiliation. This appeared clearly in the content of the electoral programs of the competing political forces, and the research recommendations came to provide solutions and reform initiatives to develop the efficient political and institutional performance of political and social actors and develop political awareness among the Iraqi voter

.

Keywords: Political awareness, civil activism, electoral systems, social movements, Iraq, citizenship, political upbringing, socialization, political culture, political participation, political quotas, multi-party system.

مُقدمة:

لقد رافق التغيير السياسي في العراق بعد العام (2003) شيوع ثقافة سياسية مستندة إلى الواقع الجديد الذي حمل في طياته العديد من الممارسات والفعاليات الاجتماعية ذات التأثير في المشهد السياسي التي أطلقها الدستور تحت بنود حرية التعبير وإبداء الرأي وتعزيز مفهوم المواطنة وفق مسارات الانتماء الوطني كوضع جديد يوائم ما بين التطلعات المجتمعية ومتطلبات النهج السياسي الديمقراطي المعاصر، ومن ثم مهد ذلك لظهور الحركات الاجتماعية التي رافقت الأحداث السياسية في صورة تجسد تفاعل المجتمع إزاء الواقع السياسي وتحدياته بوصفها الوسيلة المثلى لتنشيط وعي الجماهير ورفع مدارك المجتمع قبل القضايا المهمة ومحاولة لتصحيح مسار العملية السياسية؛ لذا أخذت الممارسة الاحتجاجية في العراق بوتيرة متصاعدة وصولًا إلى أحداث تشرين[*] التي أوضحت تصورات المواطن العراقي حول الأداء السياسي للنخب والقوى المشاركة في العملية السياسية، فضلًا عن تشخيصه لمكامن الخلل في التركيبة البينوية التي يعاني منها النظام السياسي في العراق، لاسيما فيما يتعلق بالعملية الانتخابية وتشريعاتها الواجبة التعديل بما يواكب تطلعات المجتمع واحتياجاته، وعليه خصص البحث لمعرفة تأثير الحركات الاجتماعية على وعي الناخب في العراق ووضع الحلول اللازمة لمعالجة مكامن الخلل ضمن حدود الدراسة.

- **أهمية البحث:**

تأتي الأهمية العملية لهذا البحث من كونها تناقش منطلقات الوعي السياسي لدى المجتمع العراقي وأيضًا دور الحركات الاجتماعية بوصفها إحدى مظاهر التفاعل التي توفرها الديمقراطية القائمة على إضفاء إرادة المجتمع على مختلف الفعاليات السياسية، لاسيما ما تتضمنه العملية الانتخابية التي توصف بأنها الوسيلة المعبرة عن تطلعات المجتمع واهتماماته، ومن ثم فإن الحركات الاجتماعية تنتعش في ظل تلك الظروف وتستسقي نشاطها الذي يمنحها الفاعلية المتنامية، كما تبرز الأهمية العملية لهذه

الدراسة من كونها تحاول تقديم حلول ومبادرات إصلاحية لتطوير الأداء السياسي والمؤسسي الكفوء للفواعل السياسية والاجتماعية في العراق.

- **مُشكلة البحث:**

تبرز مشكلة البحث من كون تنامي الوعي السياسي المدني قائم على وجود بنى سياسية وتنظيمات مجتمعية مستوعبة المضامين الديمقراطية وقادرة على تهيئة بيئة ناضجة للعمل بموجبها لتكون ممارسات التنظيم السياسي تعبيرًا حقيقيًا عن متطلبات الإرادة العامة وتوجهاتها، ومن ثم ينعكس ذلك على شفافية العملية الانتخابية بوصفها وسيلة سلمية مثلى للتعبير المجتمعي إزاء الواقع ومنح الشرعية للسلطة الحاكمة، وعليه كيف يمكن ترسيخ الوعي الديمقراطي لدى الناخب العراقي؟ لاسيما وأن المجتمع يجنح سياسيًا نحو مرجعياته الاجتماعية التقليدية وموروثاته القبلية، لذلك يتمحور موضوع البحث في التساؤلات الآتية:

1- ما هي مصادر الوعي السياسي للمجتمع العراقي؟
2- ما هي سمات العملية الانتخابية في العراق؟
3- هل أثرت الحركات الاحتجاجية ما بعد العام (2019) على عملية الوعي السياسي لدى الناخب العراقي؟

- **فرضية البحث:**

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن بلوغ الوعي السياسي المستدام ديمقراطيًا والمفضي لتمكين قدرات الناخب العراقي على توسيع خياراته الانتخابية وإفراز نخبة سياسية قادرة على إحلال إنجاز ناجع للتحديات الراهنة وإصلاح منظومة إدارة السلطة لا يتحقق إلا بوجود تنظيمات اجتماعية مدنية مؤثرة على تقنين توجهات المجتمع سياسيًا وقادرة على صياغة منظومة قيم ديمقراطية تكون الأساس في التفاعل السياسي؛ أي

بمعنى آخر كلما كانت مصادر الوعي نابعة من بنى مؤسسية مدنية كلما كانت آثارها باعثة للاستقرار ومحفزة للمشاركة السياسية الحرة التي تجعل الحركات الاجتماعية منسجمة في إطار التفاعلات السياسية ومنتجة في تقويم النظام السياسي وتعظيم نتائج مخرجاته.

- **منهجية البحث:**

استدعى إثبات فرضية البحث التعرف على الحركات الاجتماعية في العراق وتأثيرها على وعي الناخب من خلال اعتماد المنهج التحليل النظمي، واستخدام المقترب الوصفي لتحديد طبيعة الأطر المؤثر على وعي الناخب العراقي ودوافع الحراك الاجتماعي، وأيضًا اعتماد المقترب القانوني لتحليل الأطر الدستورية والتشريعية الناظمة للعملية الانتخابية ومشروعية الحركات الاحتجاجية في العراق.

- **نطاق البحث:**

يتمحور النطاق المكاني لمشكلة البحث في جمهورية العراق الاتحادية التي شهدت حركات اجتماعية عدة، كان أبرزها من جانب التأثير على صناع القرار السياسي والمحفزة للوعي السياسي الديمقراطي المتنامي هي الحركة الاحتجاجية ما بعد العام (2019) الذي يعد انطلاقة النطاق الزمني للبحث إلى حين تاريخ كتابة هذا البحث.

المبحث الأول

منطلقات الوعي السياسي في العراق وفاعلية الحراك الاجتماعي

إن بواعث الوعي السياسي متباينة ومتعددة في ضوء الأطر الثقافية والأنساق المعرفية الحاكمة التي تنبع من مصادر الفواعل الاجتماعية المهيمنة التي تصوغ سلوكيات المجتمع وفعالياته، ومن ثم تشكل بمجملها مخرجات الوعي الاجتماعي، لاسيما في مجالها السياسي الذي يندرج ضمن تصورات المجتمع وإدراكه لمعطيات الواقع السياسي الذي يظهر في طبيعة الحركات الاجتماعية وأساليبها، ومحتوى أهدافها، وهذا أبرز ما تضمنه هذا المبحث.

أولًا- مصادر الوعي السياسي للمجتمع العراقي:

إن مفهوم الوعي السياسي هو استيعاب الواقع وفهم التحركات والأحداث التي تعيشها المجتمعات، والوعي السياسي هو وعي بالأهداف والغايات؛ أي المعرفة الدقيقة الشاملة الصحيحة لكل ما يجري من القضايا السياسية، وأن الفرق أن تكون مثقفًا سياسيًا وبين أن تكون واعيًا سياسيًا؛ فالثقافة السياسية هو أن تحمل المعلومات السياسية في صندوق فكرك فقط، بينما الوعي السياسي هو الذي يدعوك ومن خلال معايشة الأحداث للممارسة والحركة أي مستوى إدراك الأفراد للواقع السياسي لمجتمعهم ودورهم في العملية السياسية ومشاركتهم في التصويت والانتخابات وكيفية الاعتماد على هذه المتغيرات في تقويم الواقع السياسي والتعرف على ما ينبغي دعمه أو تغييره في هذا الواقع؛ فالفرد الذي تتوفر لديه درجة كافية من الوعي السياسي يسهم بشكل فعال بقدرته على التطور الكلي للواقع كحقيقة مترابطة العناصر، وليس وقائع منفصلة أو أحداث متناثرة لا يجمعها رابط؛ فالوعي السياسي يعد عاملًا مهمًا في الممارسة السياسية الرشيدة والفرد الواعي سياسيًا يملك القدرة على تعيين مواطن الضعف والقوة، فضلًا عن إنه يكون مؤهلًا لمعرفة واجباته

وحقوقه التي يكفلها القانون وكيفية ممارستها والانخراط في العمل السياسي من خلال التنظيمات والتجمعات السياسية[1]، أما لمصادر الوعي لدى المجتمع العراقي فإنها تتدفق من قنوات عدة؛ أهمها:

1- المؤسسة الدينية والفواعل القبلية:

إن العامل الديني له دور مهم وكبير في بناء الوحدة الوطنية في بلد يدين سكانه بديانات مختلفة؛ فالدين يتحكم في الاستعداد النفسي لاتخاذ مواقف معينة في الحياة العامة يترتب عليها نتائج سياسية واقتصادية معينة؛ فالدعوة الدينية تستطيع أن تتجاوز الانتماءات الضيقة كالقومية والطائفية والعشائرية والطبقية وتنمي الحس الوطني وتجعل الفرد يؤمن بولائه وانتمائه لوطنه وهذا يؤدي إلى تكوين وعي ثقافي سياسي لديه[2]، وهنا يأتي دور المؤسسة الدينية العراقية (المرجعيات الدينية وعموم رجال الدين) في تنشئة وتربية الأفراد وبيئة أرضية ملائمة لبناء جيل واعٍ بعقل متفتح وفكر منير ومنطق رصين يقوم على مبادئ إسلامية تنبذ التطرف والعنف بشتى أشكاله وتدعو إلى التسامح والتعاون والتلاحم داخل المجتمع وتقويم مسار الوحدة الوطنية في العراق[3]، أما القيم الأبوية والقرابية؛ فالمجتمع العراقي يقوم على امتثال أوامر الأب والسلطة معًا؛ ففي الغالب يخضع الفرد العراقي في جميع نواحي حياته وحتى آرائه وسلوكه السياسي السلطة الأب، أو زعيم العشيرة، أو الطائفة، والامتثال لها، وهذا ما جسدته الحياة الاجتماعية والسياسية للمجتمع العراقي؛ فالقيم العشائرية في الدولة أدت دورًا كبيرًا من خلال ممارسة سلطات واسعة وضغط كبير على الأفراد وتوجيه إرادتهم عن طريق وجود آلية من التفاعل الرمزي بين الأفراد من أجل التحكم في سلوكهم وتوجيههم في مختلف نواحي الحياة السياسية كالانتخابات على سبيل المثال؛ لأن الانتخابات وما يتمخض عنها هو عنوان لانتصار القبيلة أو الطائفة؛ فوضعت خيارات الناخب داخل هذا النسق الفئوي تحديدًا[4]، وعليه تضطلع المؤسسة الدينية وكذلك الفواعل القبلية بالتأثير الأكبر من بين مصادر الوعي السياسي للمجتمع العراقي بحكم الثقافة السائدة التي تمنح تلك الفواعل الدور الأبرز في

ترجمة الأحداث السياسية وصياغة التصورات إزاء المظاهر السياسية التي تترجم إلى ممارسات وإطار فكري يوجه الأفراد ويضفي مورثاتها على مجمل الفعاليات المجتمعية ذات المحتوى السياسي، ومن ثم فإن ما تحمله تلك المراكز الاجتماعية سواءٍ الدينية أو القبلية من أفكار وروئ تسهم بشكل بالغ في توجيه مسار الأحداث السياسية وتحديد المواقف إزاء مخرجاتها، وهذا يفسر لجوء معظم النخب السياسية وقادة الأحزاب العراقية إلى التقرب من الزعمات الاجتماعية التقليدية لكسب الشرعية وتعزيز مصادرها استنادًا لعلاقة تبادل المنفعة وتقاسم النفوذ داخل المجتمع.

2- الأسرة:

تُمثل الأسرة البنية الأساسية في بناء أي مجتمع بشري؛ فهي نواة المجتمع المهمة التي تشكل أنماط السلوك والمعايير القيمية ومستويات الثقافة وطبيعتها؛ فهي أساس التنشئة الاجتماعية– السياسية والعامل الرئيس المؤثر في الأطفال، وبإمكان الأب والأم والأخوة الكبار تلقين أبنائهم وإخوانهم الصغار القيم والمعارف والسلوكيات التي يسعون لغرسها ببساطة ويسر[5]؛ لذلك نؤكد بأن الاسرة تضطلع بدور أكثر فاعلية في المجتمعات الإنسانية المحافظة لكونها القناة الأساسية التي يتم من خلالها إعادة إنتاج المورثات والسلوكيات التي تمثل قيم المجتمع الذي يحرص على تكرارها عبر الأجيال المختلفة وهذا ما يجعل الأسرة في مسؤولية مضاعفة أكثر مما هو موجود في المجتمعات التي تولي تلك المهمة إلى الهيئات والمؤسسات الرسمية أو الأهلية التي تصوغ برامجها استنادًا لمعطيات الواقع المعاصر وما يفرضه المنطق والحساب العقلاني المعزز بقيد المنفعة لذلك ما تستحوذ الأسرة في المجتمعات التقليدية بدور مهم في صياغة الوعي السياسي وتشكيل مضامينه، لاسيما وأن المجتمع العراقي بما يحمله من إرث اجتماعي من تقاليد وأعراف

وثقافات متعددة تفرض على الأسرة التزامات أكبر في نقل تلك القيم والأنساق الاجتماعية إلى الأجيال اللاحقة.

3- **الهيئات التعليمية والتربوية:**

يمثل التعليم أحد مرتكزات الوحدة الوطنية العراقية فلا بد من تفعيل دوره بعده الماكنة الأهم لتعزيز الوحدة الوطنية، عبر إدخال إصلاحات على نظام التعليمي وبناء فلسفة تعليم جديدة تكون أهم قيمها هو حماية الدولة للهوية الوطنية والوحدة الوطنية وقيمها المعنوية والدينية التي تعد أساسًا للعمليات الاجتماعية والتعليمية، يكون ذلك وفق استراتيجية جيدة هادفة لبناء مواطن صالح واعي وتتبنى الالتزام في تنشئة جيل جديد يحب بلاده ويعمل على تعزيز الهوية الوطنية والتسامح واحترام الجميع[6]، وتعد المؤسسة التعليمية من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية التي لها دور مهم في خلق المواطنة وتكوين الوعي السياسي، كونها تعد ثاني مؤسسة ينتقل إليها الفرد بعد الأسرة للتفاعل مع المحيط الاجتماعي، ولكي يكون للمدرسة دور فعال وإيجابي في بناء الوعي بالمواطنة، لابد لها من أن تقوم برفع الوعي السياسي للأفراد من خلال مجموعة برامج في التثقيف السياسي والتاريخ القومي الذي يستمد منه الأفراد قيمًا وأيديولوجية النظام السياسي ليتبناها في سلوكياته السياسية عبر خلق البيئة المناسبة للتدريسين والطلبة وتمكينهم وفق المبادئ الوطنية[7]؛ لذلك إن استثمار المؤسسات التربوية والتعليمية في صياغة الوعي السياسي بالغ الأهمية لما توفره من إمكانات متعددة سواء من جانب الاختلاط ما بين الفئات والمكونات الاجتماعية على خلاف الانغلاق الاجتماعي وأيضًا مركزية الإعداد لمحتوى التنشئة التي تسمح بتدفق المعلومات السياسية بتناسق وفاعلية أكبر كما يرافق ذلك من فعاليات متنوعة للتأكيد على الثوابت الوطنية ورموزها الأساسية، فضلًا عن الأجواء الدراسية التي تسمح بتبادل الأفكار السياسية وانضاج التفاعل السياسي المنتج لأجيال قادرة على التعاطي مع المظاهر الديمقراطية وتسهم في إنجاح ممارساتها التي تسهم في تعزيز الوعي السياسي الرشيد.

4- مكونات المجتمع المدني:

للمجتمع المدني دور كبير في تحقيق الوحدة الوطنية؛ ففي الواقع الاجتماعي ينبغي أن يسهم في إيجاد الوعي الاجتماعي السياسي للفرد والمجتمع وعلى وفق جدلية دور الفرد في المجتمع ودور المجتمع في تعزيز دور الفرد، والمعرفة الاجتماعية بحقوق الإنسان عامة ومعرفة الحقوق الاجتماعية للإنسان خاصة تسهم في تفعيل الانتماء الوطني عبر ترسيخ مفهوم المواطنة التي تتحقق في الواقع عبر مفهوم الوعي سواء كان على مستوى الفرد أو المجتمع[8]، كما أسهمت منظمات المجتمع المدني في العراق بالعديد من النشاطات السياسية العامة والاجتماعية، التربوية، الثقافية، الإعلامية، القانونية. ففي مجال دعم العملية السياسية والتحول السلمي للسلطة تعمل منظمات المجتمع المدني على التعريف بالمفاهيم الدستورية والانتخابية والحقوق العامة وتوضح علاقة المواطن بالدولة وكيفية التعبير عن حقوقه وواجباته وشرح دور ومهام السلطات الثلاثة في الدولة وتتبنى ثقافة نبذ العنف ومركزية الرأي، كما تواصل منظمات المجتمع المدني ضغطها على المؤسسات الحكومية والسلطات المختلفة على تجذير الحقوق المدنية والمواطنة العادلة بعيدًا عن الانتماءات العرقية والدينية[9]، كما واجه مفهوم المجتمع المدني في العراق بعد التغيير السياسي صدى كبير داخل مؤسسات المجتمع العراقي واوساطه الاجتماعية كافة؛ إذ ارتبط هذا المفهوم بمفاهيم أخرى تمثل إحدى المطالب المهمة للمجتمع العراقي والحكومة العراقية؛ ألا وهو مفهوم الديمقراطية والحريات العامة[10]، أما واقع معظم الأحزاب السياسية في العراق بعد العام(2003) أنها لا تمتلك قاعدة جماهيرية أو شعبية واسعة حققتها عبر سنوات نضالها الطويل ناهيك عن عدم امتلاكها لنظام داخلي يجعل من الديمقراطية ومبادئها قيمًا عليا يستند إليها في تنظيماتها الداخلية؛ بل ما يحصل هو العكس تمامًا كون أن مجمل هذه الأحزاب اعتمدت أسس

قومية ودينية أو مذهبية بعيدة عن الصيغ والممارسات الديمقراطية. ويمكن أن يطلق عليها أحزاب طاردة للديمقراطية؛ لأن زعاماتها إما وراثية أو أسرية شخصية[11]، وأن الإقرار بتباطء نشاط مكونات المجتمع المدني في العراق سواءٍ من جانب الأحزاب السياسية أو منظمات المجتمع المدني المتعددة لا ينفي من كونها أحد وسائل صياغة الوعي السياسي للمجتمع العراقي، لاسيما وأنها تمثل أكثر المصادر رجاحة في غرس الانتماء الوطني وخلق بيئة مشجعة لنظام سياسي ديمقراطي أكثر تعبيرًا عن تطلعات المجتمع ومحقق لتوازن اجتماعي في إطار سياسي كفوء بفعل الأدوات التي تعطيه الإحاطة الكاملة عن الواقع السياسي ورفع إدراك المجتمع نحو القضايا التي تحافظ على بقاءه وتعاظم مقدراته كما يمثل وسيلة لردع احتكار السلطة أو استغلالها لمنافع خاصة بفضل الرقابة المتعددة التي تمثل جوهر أهداف المجتمع المدني من خلال علاقة المراقبة والتوجيه لمراكز السلطة؛ ومن ثم يكون ذلك أساسًا لتنمية سياسية منتجة للاستقرار السياسي.

5- وسائل الإعلام والاتصال:

يمتلك الإعلام دورًا بارزًا في توجيه الفرد العراقي والتحكم بسلوكه؛ فهو يمثل أحد أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية المؤثرة في تنمية الوعي السياسي والمواطنة ويسهم إسهامًا إيجابيًا داعمًا للبناء من خلال دوره في إمداد المواطن بالمعلومات والخبرات والحقائق والأحداث السياسية بدقة ومصداقية؛ ومن ثم تأهيلهم بشكل ملائم للمشاركة السياسية وغرس الشعور الوطني[12]، كما وفرت شبكة الإنترنت بما تتيحه من عالم افتراضي ومواقع اجتماعية تفاعلية الفرصة أمام الأفراد المشتركين في هذه المواقع لبناء قاعدة أساسية للانطلاق باتجاه أهداف لتحقيقها، انطلاقًا من الإيمان العميق بدورهم في الحياة المجتمعية وبضرورة الارتقاء بالمجتمع، من خلال فتح المجال أمام المشتركين لإبداء آرائهم والتعبير عنها والمشاركة بنقاشات حول كل ما يثار من قضايا، وأصبح بإمكان أي مشترك أن يطلع على كل ما ينشره زملاؤه في المواقع الاجتماعية، وهذا بحد

ذاته عمق مفهوم المشاركة المجتمعية مع جيل الشباب الصاعد المثقف والواعي لما يدور حوله، وزاد من حجم الاهتمام بالقضايا العامة داخل المجتمعات[13].

مما لاشك فيه أن وسائل الإعلام والاتصال في العراق تعد أبرز شاهدًا على تطور حرية الرأي والتعبير لدى المجتمع، لاسيما في المجال السياسي، فضلًا عن التطور التكنولوجي أعطى مرونة أكبر لنشر الآراء وتبادل الأفكار والتأثير على أنماط الوعي وتوجيه مساراته؛ لذا أضحت وسائل الاتصال الوسيلة المثلى لقياس الوعي وتشخيص مضامينه بطريقة أكثر فاعلية، وأيضًا القناة التي تستوعب محتوى المصادر الأخرى للوعي السياسي والتواصل مع مختلف فئات المجتمع ومكوناته، وكذلك دور وسائل الإعلام والاتصال في تقنين الرأي العام ونجاعة تأثيره.

ثانيًا– صيرورة الوعي السياسي في العراق:

إن مفهوم الوعي السياسي هو استيعاب الواقع وفهم التحركات والأحداث التي تعيشها المجتمعات والوعي السياسي هو وعي بالأهداف والغايات؛ أي المعرفة الدقيقة الشاملة الصحيحة لكل ما يجري من القضايا السياسية، وأن الفرق بأن تكون مثقفًا سياسيًا وبين أن تكون واعيًا سياسيًا؛ فالثقافة السياسية هو أن تحمل المعلومات السياسية في صندوق فكرك فقط، بينما الوعي السياسي هو الذي يدعوك ومن خلال معايشة الأحداث للممارسة والحركة؛ أي مستوى إدراك الأفراد للواقع السياسي لمجتمعهم ودورهم في العملية السياسية ومشاركتهم في التصويت والانتخابات، وكيفية الاعتماد على هذه المتغيرات في تقويم الواقع السياسي، والتعرف على ما ينبغي دعمه أو تغييره في هذا الواقع؛ فالفرد الذي تتوفر لديه درجة كافية من الوعي السياسي يسهم بشكل فعال بقدرته على التطور الكلي للواقع كحقيقة مترابطة العناصر، وليس وقائع منفصلة أو أحداث متناثرة لا يجمعها رابط؛ فالوعي السياسي يعد عاملًا مهمًا في الممارسة السياسية الرشيدة والفرد الواعي سياسيًا

يملك القدرة على تعيين مواطن الضعف والقوة، فضلًا عن أنه يكون مؤهلًا لمعرفة واجباته وحقوقه التي يكفلها القانون وكيفية ممارستها والانخراط في العمل السياسي من خلال التنظيمات والتجمعات السياسية[14]، ومن ثم ما يحمله الفرد أو المجتمع من مستوى في الوعي السياسي لا يتساوى بمدى الإدراك لدى النخب السياسية؛ لأن وعي الفرد أو المجتمع يعكس الواقع بما يحمله من معطيات وتحديات، بينما النخب السياسية تحاكي ذلك الواقع بحلول واستراتيجيات لتطويره، وعليه فإن الفرد أو المجتمع يصنع نخبة سياسية تمثل الطريق للتغلب على مشاكل الواقع وتحدياته والنهوض بمقدراته المتنوعة؛ **لذلك اخترنا التطرق إلى أنماط الوعي كما يلي:**

1- أنماط الوعي على مستوى الفرد والمجتمع:

إن بعض القيم التقليدية السائدة في المجتمع العراقي قد لا تساعد على قيام مجتمع ديمقراطي؛ فهناك صراع بين القيم التقليدية والقيم الديمقراطية وتتمحور بعض صور التنشئة الاجتماعية– السياسية في الأسر العراقية حول تربية الطفل على الانقياد والخضوع للكبار؛ فهي تنمي في الطفل الإذعان للسلطة والخوف منها. وكذلك فإن بعض أساليب التعليم التي تتبنى التلقين والابتعاد عن روح النقاش لا تخدم العملية الديمقراطية[15]، وأن القصور الحاصل في الوعي الاجتماعي– السياسي في العراق مثل مشكلة أساسية من مشكلات غياب المواطنة بعد التغيير(٢٠٠٣) كانت موجة من العقبات (معوقات أزلية، تراكمات سابقة، ظروف التغيير وما أعقبها من فوضى وغياب للقانون) التي واجهت مصادر صناعة الوعي السياسي على المستويين الأفقي والعمودي؛ مما انعكس سلبًا على مفهوم المواطنة والوعي في العراق، ولتحقيق المواطنة في ظل هذه الظروف الطاردة لها لابد من وضع آليات واستراتيجيات شاملة لبناء وعي سياسي وطني ومواطنة صالحة عبر هيكلة وتفعيل المؤسسات الديمقراطية والمدنية الداعمة لها[16]، **كما إن الثقافة السياسية الانتخابية العشائرية قائمة على أساس الثقافة العصبية من خلال دعم العديد من العشائر لمرشحيها من العشيرة نفسها وإعطاء أصواتهم لهم، وأيضًا**

تمارس العشيرة التثقيف الانتخابي لمرشحيها حتى لو كان المرشح غير كفوء وهذا يرجع إلى الولاء العشائري وثقافة الهيبة والجاه والفخر الذي يشعر به أبناء العشيرة عندما يصل إلى الحكم أحد أبنائها[17]، ولعل السلوك الأبرز في مجال الانتخابات هو شيوع الثقافة الشفهية في أوساط العراقيين التي تمنع الأفراد من تنظيم معارفهم وتجعلهم أسرى لما يقال لهم فقط دون أن تكون لهم القدرة على توسيع حدود معارفهم وتجعلهم مقيدين بما يراد منهم وضمان مشاركتهم في العملية الانتخابية[18]، لذلك لابد أن نقر بأن النهج الديمقراطي لا يتوقف على الممارسة الشكلية لفعالياته وإنما لابد اقتران ذلك بثقافة مجتمعية مدنية قائمة على احتواء التعدد والاختلاف ومدركة لأهمية الفرد والمجتمع في صياغة واقعه السياسي ومستوعب لمعطيات بيئته؛ الأمر الذي يستلزم وجود هيئات ومراكز اجتماعية ورسمية راعية لنشر تلك الثقافة ومقننة لدور الفواعل التقليدية بما يسهم في إنتاج نظام سياسي متوازن ذا مخرجات إيجابية على واقع المجتمع ورفاهيته.

2- آفاق الوعي على مستوى النخب السياسية:

تتأثر الحكومة في نظام الحكم البرلماني بشكل كبير بالعامل الثقافي؛ وهذا التأثير يأتي من خلال الأحزاب السياسية التي تؤدي دورًا كبيرًا في تحديد طبيعة الحكومة، ويبرز أثر العامل الثقافي على الأحزاب السياسية من خلال السلوك الانتخابي للمجتمع الذي يعكس تلك الثقافة في إنتاجه تركيبة معينة من الأحزاب التي تؤثر بشكل مباشر على طبيعة ونوع الحكومة؛ فقد تميز السلوك الانتخابي للفرد العراقي بعد التغيير إلى تأييد الأشخاص في الحزب دون التأثر في المبادئ والبرامج التي يطرحها الحزب ونتيجة لضعف الوعي السياسي الكثير من الناخبين لم يهتموا بالواقع السياسي؛ إذ استطاعت بعض الأحزاب شراء أصواتهم الانتخابية لأنهم لم يدركوا نتائج صوتهم الانتخابي الذي أدى إلى تعددية حزبية مبعثرة وفي الوقت نفسه اتسمت هذه الأحزاب بالصراع والتعارض

فيما بينها بدل المنافسة[19]، والملاحظ في السلوك العملي للأحزاب السياسية في العراق هي وجود تناقضات كبيرة هي أشبه ما تكون إشكالية؛ فهذه الأحزاب أرادت لنفسها أن تنأى عن تحمل المسؤولية وتتعامل بانتقائية عالية تجاه أوضاع ومشكلات المجتمع وفقًا لمصالحها؛ أي معيار الربح والخسارة؛ لهذا غابت عن المجال السياسي العراقي أية ثوابت يمكن الركون إليها في التعبير عن هموم المجتمع ومشكلاته وأولوياته وصولًا إلى ضمان السلم الأهلي وهو ما أوقعها جميعًا في دائرة عدم الرضا المجتمعي[20]، حتى بات تجسيد مفهوم الدولة العراقية المعاصرة يعاني من مشكلتين: **أولهما**؛ أن النخبة السياسية العراقية فاعليتها ضعيفة خارج التكتلات الدينية والسياسية التي تحت سلطتها. **وثانيهما**؛ أن ما نشاهده من قيام دولة جديدة لا يقوم على مبدأ سياسي حديث ومعاصر؛ وإنما على مبدأ قديم هو العصبية؛ فكل حزب سياسي له قوة بمقدار قوته العشائرية أو المذهبية أو مليشاته[21]، وعليه فإن خطوات تنمية الوعي السياسي تبدًا بوجود نخبة سياسية عابرة على انتماءات المجتمع الضيقة ومتجاوزة ثقافته التقليدية لا أن تكون مصدر في تجذير الانقسام المجتمعي التي تكون بموجبها وسيلة للتفتيت لا مصدر للوحدة والانتماء الوطني، فضلًا عن كونها أداة لرفع مدارك الوعي السياسي وتحفيز الممارسات الديمقراطية المعززة للمشاركة السياسية التي تكون ثمرتها بناء مجتمع ملم بواقعه وقادر على استشراف مستقبله، ومن ثم يكون ذلك مقدمة لفاعلية المجتمع إزاء سلطاته ومؤسساته الرسمية والمدنية على تنوعها، وأيضًا ضمانة أساسية لاستمرار الأداء السياسي الرشيد للجماعات والقوى السياسية المختلفة.

3- تأثير النظام الانتخابي على تنامي الوعي السياسي:

إن النظام الانتخابي القائم على التمثيل النسبي أدى إلى شعور المواطن بغياب دوره في تقرير إرادته نتيجة لصياغة الكتل السياسية لقانون انتخابي وفقًا لمصالحها الخاصة، ومن ثم مصادرة إرادة الناخب وفي الوقت ذاته قطع الطريق على الوجوه الجديدة أو الأحزاب الكتل السياسية الناشئة باعتباره القانون يخدم مصالح الكتل الكبيرة، ومن ثم

أضحت الانتخابات المتعاقبة مجرد عملية روتينية تقوم بها المفوضية العليا للانتخابات لا جدوى منها[22]، وأن النظام الانتخابي المتبع في العراق لغاية انتخابات العام(٢٠١٨) القائمة على أساس التمثيل النسبي، وما يؤخذ على هذا النظام تتمثل في كونه نظامًا معقدًا وغامضًا يخضع لقواعد الحسابية يصعب على عامة الناس فهمها، وكذلك تمثيل أعداد كبيرة من الأحزاب السياسية أدت إلى صعوبة قيام أغلبية قوية وثابتة؛ مما أدى إلى زعزعة الاستقرار السياسي عبر تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي، فضلًا عن حدوث أزمات اقتصادية وسياسية وأمنية الأمر الذي أدى إلى عزوف الكثير عن المشاركة في الانتخابات النيابية، وهناك مشكلة تكرار المرشحين في جميع الدورات الانتخابية وهي كفيلة بأبعاد الناخب عن المشاركة، وكذلك الحال بالنسبة إلى المؤسسة التنفيذية فلم يجد الناخب حلًا آخر سوى عدم المشاركة والعزوف حتى لا يعطي صوته إلى مرشح سبق وإن انتخبه مرات عديدة، والمشاركة السياسية تتطلب توافر عوامل تزيد من فاعليتها وتضمن بقائها واستمرارها وتساعد على تحقيق الشرعية للسلطة السياسية ومن هذه العوامل هي الإصلاحات القانونية عن طريق تنظيم النظام الانتخابي[23]، وأن في كل دورة انتخابية تقل نسبة المشاركة في الانتخابات؛ ويرجع ذلك إلى عدم ثقة الشعب بالنظام السياسي بشكل عام، وبالنخبة الحاكمة بصورة خاصة والشعور بعدم أهميته في التغيير، وجنوح المواطن إلى انتمائه لجماعة تفرض عليه الروابط الوشائجية والقيام بدوره الحامي للجماعة عبر السياسيين الذين يعلنون عن برامج تحافظ على كينونتهم الجمعية[24].

إن المحاصصة السياسية بعد انتهاء العملية الانتخابية في العراق تبدأ مرحلة المفاوضات والتوافقات بين الفائزين؛ فالكتل جميعها تطمح بأن تستلم حقائب وزارية وفق ما حققته في نتائج الانتخابات؛ فتنتج حكومة المحاصصة القائمة على الطائفية؛ فلكل حزب وزارات معينة يستثمرها الصالحة من دون الالتفات إلى ما يحتاجه الشعب من

خدمات هذه الوزارات ومن دون رقابة حقيقية، إلى جانب ذلك أن عملية التوافق تكاد تجعل السلطة الرقابية خالية من المعارضة فمجلس النواب خلال معظم دوراته لا يمتلك جهة معارضة حقيقية تتابع الحكومة وتتقصى أخطاءها وتحاسبها، لذلك تزداد عملية تردي الخدمات وسوء المعيشة واحباط المواطن من حكومة لا تقدم له سوء أزمات، وهذه الأسباب يعدها الناخب جزءًا من نتائج الانتخابات كان مشاركًا فيها، وأن مشاركته لن تجدي نفعًا؛ لأنه شارك ولم يتغير شيء لا على مستوى الفائزين ولا على مستوى الخدمات[25]، وعليه يعكس النظام الانتخابي في العراق أهميته على مختلف مظاهر الحياة السياسية لدى الفرد أو المجتمع كونه يحدد الأطر الناظمة لتسنم مراكز صنع القرار السياسي والرسمي وكذلك السيطرة على منافذ السلطة في الدولة؛ لذا تمثل التشريعات المحددة للنظام الانتخابي إحدى الوسائل التي تحمي تلك المراكز من استغلال العابثين بقدراتها وتمثل رؤية المجتمع في حماية مقدراته عندما يسعى إلى التشديد على ضرورة صياغة قواعد منظمة بشكل دقيق ومؤطر بثوابت المجتمع ورموزه الوطنية التي تعبر عن هويته، لذلك تنبع أهمية النظام الانتخابي من كونه الأساس الذي يترتب عليه النتائج اللاحقة للأداء الذي ينتج عن القوى والنخب السياسية، ومن ثم التشديد على اعتماد أفضل الأنظمة الانتخابية سواءٍ من خلال تجارب الدول الأخرى أو ما يفرزه الواقع كترجمة لحلول المشكلات الآنية وتحييد التأثيرات اللاحقة للعملية الانتخابية.

إن ضعف الوعي الثقافي للمواطن قد عزز هذه التعددية الحزبية المفرطة؛ إذ تميز السلوك الانتخابي للفرد العراقي بالنزعة الأيديولوجية في موقفه تجاه الأحزاب وهذا ما قاده إلى تأييد الحزب الذي يمثل ثقافته الضيقة؛ مما أدى إلى إنتاج أحزاب متعارضة أضعفت أداء الحكومة، وهنا ينتقد الفرد الحكومة ويطالب بتحسين الأوضاع العامة دون أن يدرك أنه يستطيع أن يسهم في تشكيل حكومة قوية بسلوكه السياسي الإيجابي؛ لذا السلوك السلبي للناخب العراقي قد دفع باتجاه خلق أحزاب تعكس طبيعة الثقافات الفرعية لا تمثل جميع ثقافات المجتمع؛ نظرًا لما تتسم به هذه الأحزاب من انغلاق بين مكوناته

الثقافية من جهة، ومن جهة أخرى اتسمت العلاقة بين الأحزاب العراقية بطابع الصراع على السلطة وتحقيق المكاسب الحزبية والشخصية وليس التعاون في تنفيذ البرنامج الحكومي وتحقيق المصلحة العامة؛ فالملاحظ على الكثير من الأحزاب السياسية في العراق اعتمدت آليات مختلفة للوصول إلى السلطة وضمان بقائها؛ إذ غالبًا ما تلجأ إلى أسلوب إثارة الصراع مع الأحزاب الأخرى التي تمثل الثقافات الأخرى لكسب أصوات الناخبين؛ لذا بقاء بعض الأحزاب في السلطة هو في قدرتها على خلق الأزمات مع الأحزاب الأخرى، وهذا بحد ذاته يساعد على استمرار الصراع الحزبي وانبثاق حكومات غير مستقرة نتيجة تشتت أصوات الناخبين بين العديد من الأحزاب السياسية [26]، وعليه فإن العملية تكاملية في إعداد وصياغة النظام الانتخابي الأمثل ما بين المجتمع ونخبه السياسية، ومن ثم فهو يعكس العلاقة التي تحكم الواقع السياسي فيكون النظام الانتخابي أكثر تمثيلًا للإرادة العامة عندما يكون تأثير المجتمع أكثر فاعلية على القوى السياسية؛ وقد ظهر ذلك جليًا عند مراجعة الأنظمة الانتخابية التي رافق تغيرها بمستوى إدراك المجتمع لدوره وتأثيره على الجماعات السياسية ابتداءٍ بنظام القائمة المغلقة ومرورًا بقانون (سانت ليغو) المعدل، ومن ثم أسلوب الدوائر المتعددة وما رافق ذلك من التشديد على شفافية العملية الانتخابية وإن كان ذلك لا يمنع من الاتهام المتكرر لضعف النزاهة والإدارة للممارسة الانتخابية؛ لذلك يؤثر النظام الانتخابي على وعي المجتمع وإدراكه لواقعه تارة، وكذلك يؤدي دورًا بالغ الأهمية لنشاط القوى السياسية وأساليب إدارتها للسلطة تارة أخرى.

ثالثًا– الحراك المدني في العراق:

تتخذ المشاركة السياسية في العراق صور متعددة قد تكون الانتماء للأحزاب السياسية وهي ليست قليلة في العراق أو حتى الانضمام إلى منظمات المجتمع المدني

وهي أيضًا موجودة بعدد كبير في المجتمع العراقي أو قد تكون المشاركة في الانتخابات العامة؛ إذ تختلف الغاية أو الهدف من المشاركة مع اختلاف الأفراد وتغيير المرحلة الزمنية التي يمر بها الفرد والمجتمع وغالبًا ما تكون الجهة المستلمة لفعالية المشاركة هي السلطة الاتحادية في بغداد المتمثلة بالسلطات الثلاث: (التشريعية– التنفيذية– القضائية)؛ فضلًا عن المؤسسات والهيئات المحلية سواءٍ في الإقليم أو المحافظات وتكون أحيانًا موجهة لإيصال الأصوات وللاعتراض على سياسات دول ومنظمات دولية لرفض هذه السياسات أو حتى تأييد لها[27]، كما يمثل الحراك المدني جوهر النهج الديمقراطي ووسيلة المجتمع لإيصال رسائله ورؤيته حول إدارة السلطة ومعالجتها للتحديات التي تعترض تطور الدولة ونشاط مؤسساتها، ويعد ضمانة حقيقة لسيادة الشعب وسلطته في المحاسبة ومنح الشرعية؛ وعليه فإن الحراك المدني يمثل ضرورة وغاية في الوقت نفسه وقد أعطى الواقع العراقي ترجمة لدور المجتمع وتصوراته نحو مضمون الأداء السياسي للقوى والجماعات المؤثرة في المشهد السياسي منذ السنوات الأولى للتغيير السياسي وإن اختلف محتوى كل احتجاج إلا أنه مثل أحد أهم الحركات الاجتماعية في العراق التي تورد كالآتي:

1– الحركات الاحتجاجية بعد العام(2003):

إن التظاهرات الاحتجاجية التي شهدها العراق خلال مدد متقطعة منذ العام(2003) كانت تعبيرًا عن رغبة عراقية في عدم التفريط في الحرية التي نالها العراقيون أو النظام السياسي بآلياته الدستورية العامة وعدم الاستسلام للعابثين في السلطة وأفكارها التي أعاقت طويلًا عملية بناء الدولة وتقدمها[28]، كما أمست التظاهرات من الفعاليات المتكررة في الواقع العراقي لكن التحول الكبير في تظاهرات (25 شباط 2011)؛ إذ انطلقت في حينها ما يسمى بـ(تظاهرات الربيع العراقي) بعد الاحتجاجات التي شهدتها بعض الدول العربية (دول الربيع العربي) ونظم العراقيون في (25 كانون الأول 2012) تظاهرات واسعة في العديد من المحافظات (الأنبار– الموصل– ديالي–

صلاح الدين– كركوك– بغداد) تحولت إلى اعتصامات دامت لأكثر من عام واستمرت حتى(30 كانون الأول 2013)[29]، كما شهد أيلول من العام (2018) احتجاجات واسعة النطاق في العديد من المدن العراقية للمطالبة بتحسين واقع الخدمات العامة وخصوصًا الماء. والكهرباء، وهدر المال العام، والتضخم، والبطالة، فضلًا عن المطالبة بمكافحة الفساد وإصلاح النظام السياسي وكانت على شكل تظاهرات واعتصامات شارك فيها بعض السياسيين وبقيادة ناشطين مدنيين وهي جزء من احتجاجات جنوب العراق والاحتجاجات العراقية بالكامل[30]، كما يظهر جليًا للمتابع للأحداث السياسية في العراق، لاسيما الحراك المدني هو سرعة التفاعل والتنظيم المضطرد للحركات الاحتجاجية رغم حداثة التجربة على المجتمع العراقي؛ فإنه أبدى قدرة عالية من التكيف والتطوير في أساليبه في الاحتجاج الذي أضحى ممارسة دورية للمجتمع إزاء المتغيرات السياسية سواءٍ ما يمس الوضع الداخلي، وأيضًا التفاعل مع الأحداث الإقليمية والدولية وقد أعطت تلك الممارسة إحاطة أوسع في تنظيم الحراك الاجتماعي سواءٍ على مستوى الأفراد أو التنظيمات المجتمعية إذا ما قورن ذلك بحكم عمر التجربة في العراق وطبيعة التحديات التي يواجهها النظام السياسي؛ لذا تعد هذه مقدمة مهمة في تعزيز مكانة الحراك المدني ودوره في التأثير على الواقع السياسي للسنوات اللاحقة.

2– الحركات الاحتجاجية ما بعد العام(2019):

شهد العراق في تشرين الأول من العام (٢٠١٩) موجة من الحركات الاحتجاجية ضد الفساد والبطالة وقلة الخدمات ومسألة الهوية (التدخل الخارجي) التي كانت بدايتها إصلاح وفيما بعد إسقاط النظام وتغيير الدستور وإجراء انتخابات مبكرة ومحاسبة الفاسدين؛ إذ اندلعت التظاهرات في بغداد وبقية محافظات جنوب العراق؛ أي أنها لم تكن مناطقية أو طائفية؛ إنما شارك فيها كل مكونات الشعب ومن مختلف

المحافظات احتجاجًا على تردي الأوضاع الاقتصادية للبلد، وانتشار الفساد الإداري والبطالة شارك فيها مختلف طبقات المجتمع من الفقراء والطلبة وبعض أوساط المثقفين، ووصلت مطالب المتظاهرين فيها إلى استقالة حكومة (عادل عبد المهدي)، وتشكيل حكومة مؤقتة وإجراء انتخابات مبكرة وتغيير كل رموز العملية السياسية الذين شاركوا فيها[31]، ونلاحظ تلك الخصائص واضحة في احتجاجات العراق؛ إذ لم يكن لتلك الحركات نموذج للعمل معد سلفًا أو برنامج واضح يتحرك وفقًا له؛ وإنما حدثت بصورة تلقائية كردة فعل على أوضاع محدده تعتبر الشرارة التي انطلقت يسببها الاحتجاجات، واتسمت بالجرأة العالية بتحديها للسلطة الحاكمة من خلال إطلاق الشعارات التي استهدفت الفاسدين وخلت الحركات من وجود قيادة محددة؛ وتجلى ذلك واضحًا بالشعار الذي رفعه المحتجون منذ انطلاق الحركة الوعي قائد وتجردت الحركات مذهبيًا؛ إذ يمكن القول إنه ربما لأول مره في تاريخ السلوك الاحتجاجي يعبر عن (الشعب) بمكوناته كافة دون إقصاء أو تمييز على أساس العرق أو الدين أو المذهب؛ أي تحركات ذات أهداف مشتركة وليست فئوية، وهي حركة يشارك فيها النشطاء من مختلف القوى التي تنشد التغيير، وإن اختلفت درجة المشاركة وتعددت وسائلها، وبسبب رفض الحركة للأوضاع القائمة في العراق؛ فقد كان هدفها التغيير وإصلاح الأوضاع، وتجاوزت الحركات الأساليب التقليدية في التجمع فطرحت برامجها اعتمادًا على الأساليب الحديثة في التواصل والتجمع، ولم تقتصر الاحتجاجات على التظاهر والاعتصام، وإنما أصبحت مكانًا لعقد الندوات والمناقشات وإقامة معارض الكتب وغيرها من الأساليب التي تنشر الوعي بين المحتجين. وأبرز ما ميز الحركات الاحتجاجية؛ هو سلميتها وابتعادها عن العنف[32]، وفي إزاء ذلك تعرض المتظاهرون إلى رد فعل حكومي كشف عن ضعف دور القيادة السياسية؛ حيث لم تعالج الأزمة بشكل ناجع؛ مما جعل الرد الحكومي بين استخدام العنف وتعطيل الحياة المدنية وقطع وسائل التواصل الاجتماعي والاتهام بالانتماء إلى جهات حزبية وخارجية غير وطنية وإلى الخطف والاغتيال من مجموعات مجهولة؛ ونتج

عن تلك التظاهرات عدد كبير من الشهداء والجرحى بعد استمرار التظاهرات وإصرار المتظاهرين على المطالب بحقوقهم[33]، كما عكست تلك الاحتجاجات تنامي الوعي السياسي للفرد العراق وإدراكه لمشاكله واغتراب الطبقة السياسية عن تطلعاته، ومن ثم كانت مرحلة مفصلية في التاريخ السياسي العاصر الذي أوضح قدرة المجتمع العراقي على الالتفاف نحو ثوابته الوطنية والتأكيد على فاعلية الإرادة العامة المانحة لشرعية السلطة القائمة وتشخيص تحديات الواقع وإن كانت النتائج محدود على المشهد السياسي إلا أنها تعد مرحلة مهمة في تطور العمل الاحتجاجي في العراق الذي يمهد لدور أكبر من جانب التنظيم والأساليب والتأثير للحركات التي يشهدها العراق مستقبلًا، وأيضًا قيد على القوى السياسية لإعادة صياغة برامجها وآلياتها وأدائها السياسي والرضوخ نحو مطالب المجتمع وتطلعاته.

المبحث الثاني

ملامح العملية الانتخابية في العراق وتأثير مخرجاتها على وعي الناخب

أولًا– الضمانات الدستورية والتشريعية للعملية الانتخابية في العراق:

يؤدي القانون الانتخابي دورًا وعاملًا مؤثرًا في مسار العملية السياسية من خلال نتائج الانتخابات؛ فعدد الأحزاب وحجم التحالفات السياسية تتأثر بنوع النظام الانتخابي، وكذلك التماسك والانضباط الحزبي، كما يمكن أن يؤثر على طريقة الحملة الانتخابية؛ إذ يؤكد الواقع إن نظام الأغلبية يعطي دور للمرشحين ذو الشعبية المحلية أكثر من مرشحي الأحزاب[34].

استندت العملية الانتخابية بعد العام (2003) إلى الأمر رقم(96) في(2004/6/15) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة والمتعلق بقانون الانتخاب؛ فقد وضع هذا الأمر العراق دائرة انتخابية واحدة وتوزع المقاعد كافة في البرلمان على الكيانات السياسية من خلال نظام التمثيل النسبي، ومثل هذا الأمر الإطار القانوني الذي تم على أساسه انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية[35]؛ إذ صدر قانون رقم (16 لسنة 2005) أول تشريع انتخابي بموجب الدستور الجديد من قبل الجمعية الوطنية الذي ألغى قانون الانتخابات السابق الذي أصدره الحاكم المدني (بول بريمر) ووفقًا للقانون الجديد جعل العراق دائرة انتخابية واحدة على أساس نظام التمثيل النسبي الأمر الذي جعل ثلاث قوائم ائتلافية تحصل على(96%) من مقاعد الجمعية الوطنية؛ وهم: الائتلاف العراقي الموحد، والقائمة الكردستانية، وائتلاف الوطنية[36]، كما أجريت على القانون سالف الذكر تعديلات عدة ليتناسب مع متطلبات المرحلة التي يمر بها العراق واستجابة لمطالب وتطلعات الناخب العراقي؛ إذ اصبحت كل محافظة دائرة انتخابية واحدة تختص بعدد من المقاعد يتناسب مع عدد سكان المحافظة وفقًا لإحصائيات وزارة التجارة (البطاقة التموينية). وأهم ما جاء به القانون هو الترشيح بطريقة القائمة المفتوحة وأن يكون المرشحين في كل قائمة انتخابية لا يقل عن ثلاثة مرشحين ولا يزيد عن ضعف عدد

المقاعد المخصصة لكل محافظة[37]، أما بخصوص تمثيل النساء في العراق؛ فقد منح النظام الانتخابي استنادًا إلى المادة (49) من الدستور النافذ نسبة (25% كوتا النساء) من قوائم المرشحين، وهذه النسبة تعد خطوة جريئة على طريق التحول الديمقراطي وإن كانت بعيدة عن النسبة الحقيقية للنساء المهتمة بالشأن السياسي العراقي؛ إذ اشترطت القوانين الانتخابية إدراج اسم امرأة ضمن ثلاثة مرشحين يُدرجهن في القائمة الانتخابية. وقد أكدت المادة (20) من دستور (2005) منح الحق للرجل والمرأة في التمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح[38].

أجري تعديل رقم (26 لسنة2009) على قانون الانتخابات ليكون عدد المقاعد البرلمانية (325) عوضًا عن(275) مقعدًا كما أشار القانون إلى تخصيص عدد من المقاعد للمكونات العراقية؛ إذ خصص خمسة مقاعد للمكون المسيحي لمحافظة بغداد، ونينوى، وكركوك، وأربيل، ودهوك على أن يعد العراق دائرة انتخابية واحدة بالنسبة لهذا المكون وخصص مقعد واحد للمكون الأيزيدي ومقعد واحد للصابئة المندائيين في محافظة بغداد ومقعد واحد للشبك في محافظة نينوى[39]، ومع إعلان القانون الانتخابي رقم (45 لسنة 2013) الذي تضمن (48 مادة) استخدمت المفوضية لأول مرة في العراق مشروع التحقق والتسجيل الإلكتروني في هذه الانتخابات ومن المفارقات المهمة التي كادت تعصف بالعملية الانتخابية وربما تأجيلها تقديم مجلس المفوضين استقالتهم بصورة جماعية احتجاجًا على ضغوطات وتدخلات من قبل السلطة التشريعية والقضائية وقد مثّل هذا الأمر سابقة خطيرة على صعيد إجراء الانتخابات البرلمانية في العراق إلا أن مجلس المفوضين عاد وألغى الاستقالة ثم عادت المفوضية وأكملت استعداداتها اللوجستية والفنية لإجراء الانتخابات في موعدها[40]، وبناءً على ما أقره مجلس النواب العراقي بتاريخ (24/ 12/ 2019) اعتمد قانون انتخابي جديد مغاير تمامًا للقانون السابق، وهو نظام الانتخاب

بالأغلبية بدلًا من قانون التمثيل النسبي، وعلى أساس هذا القانون قُسمت دوائر متعددة في المحافظة الواحدة؛ بحيث يكون الترشيح فرديًا ضمن الدائرة الانتخابية وفقًا لعدد الأصوات التي حصل عليها كل منهم، ويعد فائزًا من يحصل على أعلى الأصوات وفق نظام الفائز الأول وهكذا بالنسبة للمرشحين المتبقين[41]؛ إذ اشترط قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9 لسنة 2020) أن يكون الناخب عراقي الجنسية لكي يتمكن من المشاركة في الانتخاب[42]، وتثار هنا حالة المواطن الأصيل والمواطن المتجنس؛ فالمواطن الأصيل هو الفرد الذي اكتسب جنسية الدولة الذي ولد فيها، أما المتجنس فهو الذي اكتسب جنسية أخرى دون جنسية دولته الأم؛ فالذي يتمتع بممارسة الانتخاب هو المواطن الأصيل إذا ما توافرت الروابط التي قررها القانون فعندئذٍ يستوفي شرط الجنسية، أما المتجنس لا يتمتع بحق الانتخاب إلا بعد مرور مدة زمنية معينة ليتم التأكد من ولائه للوطن[43]، وتعد الجنسية الوثيقة التي تميز المواطن عن الشخص الأجنبي، ومن ثم فإن الانتخابات تكون قاصرة على المواطن دون الأشخاص الأجانب؛ لأن الاجانب ضيوف في الدولة، ومن ناحية أخرى هناك آثار للجنسية في تقرير مصير البلد حاضرًا ومستقبلًا، وعليه فإن أغلب القوانين الانتخابية جعلت الانتخاب حكرًا على المواطن دون الأجانب[44]، وقد اشترط قانون الجنسية العراقية رقم (26 لسنة 2006)[45]، الإقامة في العراق بصورة مشروعة مدة لا تقل عن عشر سنوات متتالية لكي يتجنس الشخص الأجنبي بالجنسية العراقية[46]، ونلاحظ أن قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9 لسنة 2020) اشرط أن يكون الناخب عراقي الجنسية دون تحديد المدة من حيث التمييز بن المواطن الأصيل والمواطن المتجنس[47]، وفيما يلحظ على الأنظمة الانتخابية وتعديلاتها أنها لم تسهم من الحد من ظاهرة العزوف الانتخابي؛ فقد أكدت إحصائيات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أن نسب المشاركة بدت غير مستقرة وفقًا للنسب العددية المسجلة ففي الانتخابات النيابية الأولى عام (2005) كانت نسبة العزوف الانتخابي تقدر بـ(23,64%) لتصل إلى(37,61%) في الانتخابات النيابية الثانية عام (2010)، أما

الانتخابات النيابية الثالثة عام (2014)؛ فسجلت نسبة عزوف تقدر بـ(38,24%) في حين سجلت الانتخابات النيابية الرابعة عام (2018) أكبر نسبة عزوف مقارنة بالدورات الانتخابية في ظل محدودية وعدم دقة تحديد نسبة المشاركة فيها بالرغم من ذلك؛ فإن المجتمع العراقي لا زال متمسك بالوسائل الديمقراطية لتعزيز وترسيخ قيم النظام الديمقراطي ومظاهره في مرحلة التحول، لاسيما بعد الانتصار على التنظيمات الإرهابية[48]، كما يوضح التغيير المتعدد للتشريع الانتخابي في العراق مدى ارتباطه بمسارات الأداء السياسي وأيضًا مستوى الوعي السياسي الذي يعكس أهمية هذا التشريع على تغيير مراكز القوى والتأثير بين الجماعات السياسية، كما يعكس الرغبة في تعزيز شفافية النتائج الانتخابية التي بموجبها يُعاد تفويض مراكز المسئولية إلى الكيانات الفائزة؛ لذا يمثل التشريع الانتخابي محصلة لمعادلة التوفيق بين الرغبات المتعدد ما بين المجتمع والتكتلات السياسية من جهة والجماعات السياسية فيما بينها من جانب آخر؛ وهذا ما يجعل التشريع عرضة للتغيير المستمر بفعل تغير تأثير فواعل تلك المعادلة التي تمثل إحدى الشواهد الملموسة عن الواقع السياسي.

ثانيًا– البناء المؤسسي للإدارة الانتخابية في العراق:

إن الانتخابات لم تكن ذات شأن يومًا ما في العراق قبل العام (2003) كتعبير عن ممارسة الديمقراطية كونها لا تفضي إلى شيء كبير إلا في حدود ضيقة جدًا، ولم تكن ثقافة الانتخابات متجذرة في وعي المجتمع؛ لأنها لا تحظى بأولوية اهتماماته، ولكن تغير الحال ما بعد التغيير السياسي؛ إذ شهد العراق العديد من الانتخابات التي بدأت واضحًا أنها ستشكل أحد أهم الممارسات الدورية التي يتم عبرها التداول السلمي للسلطة والمحافظة على النظام واستقراره والتعبير عن الديمقراطية الناشئة في العراق[49]؛ إذ تمثل المفوضية المستقلة للانتخابات السلطة الانتخابية الوحيدة في العراق وقد منحت سلطة

تنظيم ومراقبة وإجراء وتطبيق الانتخابات الموضحة في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية على أن تكون مستقلة تمامًا عن تأثيرات الأحزاب السياسية[50]، ويعد القرار رقم (92) لعام (2004) الخاص بتشكيل المفوضية المستقلة للانتخابات العراقية كهيئة انتخابية مستقلة في الفترة الانتقالية وأُعلن عن موعد إجراء الانتخابات العامة لكل من المجلس الوطني للاتحاد العراقي والمجلس الوطني لإقليم كردستان وانتخابات مجالس المحافظات الثمانية عشر في يوم واحد أي من ضمنها المحافظات الثلاث التي تدخل ضمن إقليم كردستان وأجريت في(30) كانون الثاني من العام (2005) انتخابات ثلاثية شملت السلطة التشريعية الاتحادية (الجمعية الوطنية)، ومجالس المحافظات في العراق، وكذلك السلطة التشريعية لكردستان العراق ولكل منهما نظامها الخاص بها[51]، وتتكون المفوضية من مجلس المفوضين ومن الإدارة الانتخابية، ويتكون مجلس المفوضين من تسعة أعضاء يتم من خلال هذا المجلس اتخاذ القرارات بالتصويت بين الأعضاء على أن يكون من الأعضاء التسعة رئيسًا للمجلس وعضوًا داخل المجلس يرأس الإدارة الانتخابية التي تتكون من المكتب الوطني ومكاتب انتخابية في المحافظات، وتكون الإدارة الانتخابية مسؤولة أمام مجلس المفوضين، وتتولى مسؤولية إدارة انظمة المجلس وقواعده واجراءاته وقراراته في جميع أنحاء العراق، ويحدد المجلس تكوين المكتب الوطني والمكاتب الانتخابية والدور الرئيس لكل منها طبقًا للقواعد التي يجب أن تصدر عقب اختيار رئيس المجلس ونائب الرئيس مباشرة[52]، ويستند الإطار القانوني لتكوين المفوضية العليا المستقلة للانتخابات إلى دستور العراق لسنة (2005) النافذ وقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (11) لسنة (2006) المعدل الذي أجرى بموجبه ثلاث دورات انتخابية لمجلس النواب ودورتين لانتخاب مجالس المحافظات؛ ومن ثم أُلغي وصدر قانون رقم (31 لسنة 2019) كإحدى إجراءات تنظيم الانتخابات المبكرة المزمع إجراءها (في تشرين الأول من العام 2021)؛ إذ أعطى القانون لمجلس القضاء الأعلى صلاحية ترشيح قضاة لمجلس المفوضين استنادًا لشروط القانون الجديد.

شهدت الانتخابات البرلمانية لعام (٢٠١٨) إدخال تكنولوجيا متطورة في العملية الانتخابية وفي مراحلها كافة، وأن من أهم الأسباب التي دعت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات إلى إدخال تكنولوجيا في إدارة العملية الانتخابية هو تأخير إعلان النتائج في جميع العمليات الانتخابية السابقة؛ مما يثير الشيك والريبة في نتائج الانتخابات من قبل جمهور الناخبين والأحزاب السياسية، لا سيما الأحزاب التي تخسر في الانتخابات وكذلك منظمات المراقبة الدولية والإقليمية والوطنية، واعتمد على التصويت الإلكتروني المختلط؛ أي التصويت الذي يتم باستخدام التكنولوجيا المتطورة والتقليدية في آن واحد؛ بمعنى البقاء على استخدام ورقة الاقتراع والعد والفرز القديم اليدوي بجوار استخدام أجهزة التصويت الإلكتروني المتطورة، وذلك في حالة الطعن في نتائج الانتخابات يمكن الرجوع لها أوراق الاقتراع وإجراءات العد والفرز اليدوي المطابقة النتائج، وكشفت التكنولوجيا عن قدرة الناخب العراقي على التغيير عبر عدم تجديد الثقة بنسبة (٧٣%) من البرلمانيين السابقين، وهذا مؤشر جيد للحد من عمليات التزوير والتلاعب بإرادة الناخبين الأمر الذي أسهم في تعزيز ثقة الآخرين باستخدام الأجهزة الإلكترونية[53]، ولكن ما أفضت اليه نتائج الانتخابات للعام (2021) التي جوبهت برفض العديد من القوى السياسية بدعوى وجود تلاعب في الأصوات وقدمت الأدلة على ذلك إلى الجهات المختصة وطالبت بالعد والفرز اليدوي لجميع المحطات الانتخابية، ورُفعت دعوى إلى المحكمة الاتحادية إلا أن الأخيرة ردت الدعوى بعدم كفاية الأدلة على وجود التزوير، لكن مع ذلك أوصت المحكمة الاتحادية مجلس النواب القادم بإجراء تعديل على قانون الانتخابات يعتمد العد والفرز اليدوي حصريًا، وهو قرار ضمني يشير إلى أن آلية العد والفرز الإلكتروني لا يمكن الاطمئنان لمخرجاتها[54]، كما تمثل المفوضية إحدى طرفي المعادلة الانتخابية في العراق التي تمثل تجربة حديثة في بناء مؤسسات ذات الاستقلال الأوسع من بين الهيئات

المستقلة بحكم نصوص الدستور وإن كانت استقلاليتها محل نظر إلا أنها تمثل مقدمة لتنمية سياسية التي تفترض وجود ضمانات حقيقية لتحقيق التنافس السلمي والعادل على السلطة وأيضًا والحفاظ على سلامة المسارات التي تتدفق بموجبها منح الشرعية السياسية للسلطة الحاكمة؛ لذا تنبع أهمية هذه المؤسسة من الدور الذي تضطلع به وللمسئولية التي يترتب عليها جوهر المضامين الديمقراطية لكون العملية الانتخابية تمثل أكثر الفعاليات تأثيرًا في المشهد السياسي التي توصف بوسيلة الإرادة العامة لتنقية القوى السياسية المشاركة استنادًا إلى مبدأ الأصلح والأجدر على إنجار المهام.

ثالثًا– المخرجات الانتخابية ما بعد احتجاجات تشرين:

يعد النظام الانتخابي المعتمد في العراق من أبرز الأسباب الذي دفع بالحركات الاحتجاجية إلى الظهور؛ فقد أكدت المطالب المجتمعية على ضرورة إصلاح التشريع الانتخابي الذي تمخض عنها قانون الانتخابات رقم (9 لسنة ٢٠٢٠)؛ ومن بين أحكامه المستحدثة هو الصوت الواحد غير المتحول؛ أي أن الأصوات تعود إلى المرشح الذي صوت له الناخب ولا تذهب إلى قائمته ولو رشح ضمن قائمة، ولا يوزع الفائض منها على مرشحين آخرين في حزب أو قائمة المرشح الذي حصل على أصوات أكثر كما كان معمول به في ظل القوانين الانتخابية السابقة الذي يجيز للناخب التصويت للقائمة أو للقائمة واحد المرشحين فيها، ويقلل القانون الجديد من تأثير النخب السياسية التي سيطرت على صنع القرار السياسي في العراق؛ لأنها لن تتمكن من إيصال عدد من النواب بأصواتها الفائضة إلى قبة البرلمان، وهو ما يصلح لإبعاد تلك الزعمات من الترشح في الانتخابات، واعتمد القانون الجديد الترشح الفردي ضمن الدائرة الانتخابية، ويكون إما بقائمة مفتوحة أو بقائمة منفردة، واحتساب آلية الأصوات بنظام انتخابي بسيط؛ إذ يحدد الفائز فيه بأعلى الأصوات، وبعد فائزًا من حصل على أعلى الأصوات، وفي حال تساوي

أصوات المرشحين يُلجأ إلى القرعة[55]، ولقد تم بموجب الحراك الشعبي عمليتين انتخابيتين في ظل وجود اختلاف تشريعي فيما بينها؛ وهما:

1- الانتخابات البرلمانية المبكرة:

جرت الانتخابات التشريعية في العراق في موعدها المقرر يوم (10/ 10/ 2021)، وهي خامس انتخابات تشريعية بعد التغيير السياسي وأول انتخابات تشريعية برلمانية مبكرة، نتيجة الحراك الشعبي؛ إذ تميزت هذه الانتخابات إدخال تكنولوجيا متطورة في العملية الانتخابية وفي مراحلها كافة، وتغيير القانون الذي يعتمد على الدوائر المتوسطة؛ أي تكون المحافظة عبارة عن دائرتين فصاعدًا، والفائز في الدائرة الانتخابية هو الذي يحصل على أعلى الأصوات، ومن ثم الفائز الثاني الذي يليه مباشرة وهكذا، حسب المقاعد المحددة في كل دائرة انتخابية، واعتمد القانون على الترشح الفردي ضمن الدائرة الانتخابية، كما قسم القانون العراق إلى (٨٣) دائرة انتخابية[56]، ومن سمات هذا النظام هي البساطة وسهولة معرفته وتطبيقه من قبل الناخب والمرشح بسبب صغر مساحة الدائرة الانتخابية، ومن المفترض أن تكون مخرجات هذا النظام تشكل حكومة أغلبية متماسكة مع وجود معارضة فاعلة ومؤثرة كما يحصل في أغلب الدول التي اعتمدت هذا النظام، بينما أهم ما يؤخذ على هذا النظام هو تشتيت أصوات الناخبين؛ فمن المعايير المستخدمة لتقييم قوانين الانتخابات ومعرفة قدرتها على تمثيل الناخبين في المجالس التشريعية هو نسبة تشتت الأصوات؛ فكلما ازدادت هذه النسبة يعني أن القانون غير قادر على تمثيل الناخبين بشكلٍ عادل، ومن ثم سيؤثر ذلك على ثقة الناخب بالعملية الانتخابية، وكان عدد الناخبين في هذه الانتخابات الذين يحق لهم التصويت هو (22.116.368) أما مجموع المصوتين كان(9,629,601)، بينما عدد الأصوات التي مُثلت هي أقل من نصف المصوتين؛ أي أن نسبة الأصوات المهدورة بلغت أكثر من

(50%)؛ وبذلك فإن أكثر من نصف أصوات الناخبين لن تمثل في البرلمان وهذا له تداعياته السلبية على الاستقرار السياسي[57]، ونستخلص من هذه الانتخابات سيادة الرغبة المجتمعية واستشعارها للمخاطر والتحديات التي تواجه الدولة وطريقة للتصدي في معالجة الواقع بعد فشل القوى السياسية للقيام بذلك ومنع مصادرة الإرادة العامة لصالح طرف سياسي دون الآخر؛ ومن ثم كانت إحدى نتائج الحركة الاحتجاجية هو إجراء هذه الانتخابات التي مثلت طوق النجاة السطلة الحاكمة والقوى المتصدية للمشهد السياسي العراقي.

برزت في هذه الانتخابات قوى الاحتجاجات من خلال حركتين سياسيتين جديدتين؛ هما: (امتداد) و(إشراقة كانون)، مجتمعة بأكثر من (٢٠) مقعدًا تشكل ثقلًا مهمًا في البرلمان الجديد، لاسيما أن تحالفت مع التيار الصدري أو مع قوى معارضة خارج الأطر السياسية التقليدية وهؤلاء الفائزون الجدد وجلهم من الشباب الناشطين يعبرون عن تطور مهم في الوعي الشعبي في مدن الجنوب العراقي الذي ظل محكومًا منذ عقود بقوى الإسلام الشيعي؛ إذ كانت احتجاجات تشرين الأول من العام (٢٠١٩) علامة فارقة في الوعي السياسي الشيعي الشعبي العراقي، وقد زادت حدة خصومتها بل وعدائها مع الأحزاب التقليدية والقوى المسلحة التابعة لها أو القريبة منها بعد مقتل المئات من الناشطين وجرح آلاف آخرين[58]، وحقق الكرد تغييرات محدودة؛ فالحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة (مسعود البرزاني) نال (٣١) مقعدًا وهو ما يمثل نحو ثلثي عدد المقاعد التي حصل عليها الكرد مجتمعين والبالغة (٥٤) مقعدًا، فيما فقد حزب الاتحاد الوطني الكردستاني مقعدين من رصيده في البرلمان السابق ليفوز هذه المرة بـ (١٧) مقعدًا، بينما فشلت حركة التغيير في الحصول على أي مقعد، وحصلت حركة جديدة معارضة هي (الجيل الجديد) على (٩) مقاعد، وهو ما اعتبر مفاجأة في اختراق الوسط السياسي الكردي المحكوم بدوره بالقوى السياسية التقليدية، ويمكن معرفة النتائج الكردية بالوضع الذي يعيشه الاتحاد الوطني الكردستاني وانقساماته الداخلية، وكذلك عدم قدرة

حليفته حركة التغيير على إيجاد بديل كاريزمي لمؤسسها وزعيمها الراحل (شيروان مصطفى)، وهو ما وفر للديمقراطي الكردستاني فرصة تحقيق الفوز حتى في السليمانية؛ حيث معقل كل من (الاتحاد) و(التغيير)، كما منح هذا الوضع الجيل الجديد فرصة الاستئثار بأصوات الرافضين للأحزاب التقليدية [59]، كما شهدت الانتخابات العراقية لعام (٢٠٢١) أقل نسبة مشاركة في تاريخ الانتخابات العراقية بعد التغيير السياسي؛ إذ بلغت نسبة المشاركة (٤١%)؛ أي بنسبة عزوف (٥٩%) مقارنة في الانتخابات السابقة، وترجع أسباب العزوف إلى الاغتراب السياسي؛ إذ يتوالد شعور لدى أغلب المواطنين، لا سيما الشباب منهم بعدم المقدرة على إحداث تغيير أو أنهم غير مؤثرين على القرارات الحكومية التي يصدرها صانع القرار، ومن ثم تحولهم إلى متلقين يزيد من فرصة اعتزالهم عن الفعاليات الاجتماعية والتطورات السياسية، وفي ظل مجربات الأحداث في العراق ظهرت نخبة حاكمة وأغلبية محكومة هذه النخبة تعيد نفسها بمسميات جديدة وهو احتكار للوجوه ذاتها؛ مما يبعث برسائل سلبية نحو فقدان الأمل بتحقيق الطموح السياسي؛ ففي كل دورة انتخابية ترى ضعف الإقبال على صناديق الاقتراع، بينما كان يفترض اتساع المشاركة لإحداث التغيير المنشود، وأن ضعف المشاركة هي أعلى درجات الاغتراب السياسي نتيجة شعور الفرد بأن الموضوع لا يعنيه، كما أن الاحباط نتيجة انعدام الخدمات واستشراء الفساد السياسي وحالات الفقر وارتفاع معدلات البطالة جميعها أسباب تؤدي إلى ابتعاد الفرد عن البيئة[60]، وفي جانب آخر يبرز الأثر السياسي لهذه الانتخابات التي تعكس أهمية الوعي وإدراك الجماهير على صيرورة التفاعل داخل مكونات النظام السياسي؛ إذ يسهم فاعلية الحراك المجتمعي في إعادة ضبط موازين الاستقرار السياسي؛ وذلك عندما يدخل المجتمع كأحد طرفي المعادلة بين فواعل النظام السياسي؛ فإن ذلك النظام يكون أكثر تمثيلًا للمجتمع الأمر الذي يمنحه مزيدًا من الاستقرار ويحفز استدامة

نشاطه، وأيضًا قيد حقيقي لمنع الاحتكار ومصادرة القرار السياسي لمجموعة دون أخرى، كما يحفز المؤسسات الرسمية على الرضوخ نحو المزيد من الشفافية لإجراءاتها بحكم الرقابة الشعبية، وفي مقابل ذلك يمنح المجتمع القدرة على الإلمام بشؤونه وواقعه السياسي؛ وعليه فإن قراءة هذه الانتخابات من جانب النتائج التي تمخضت عنها هو قاصر للمعنى؛ فهي تأسيس لبناء مجتمع مدرك لاختياراته وقادر على معالجة ظروفه وتحدياته وهذه ثمرة الوعي السياسي في ظل الثقافة الديمقراطية المدنية المؤطرة بقيم الثوابت المجتمعية.

2- الانتخابات المحلية للعام (2023):

جرت في العراق الانتخابات المحلية على مستوى المحافظات بموعدها المقرر يوم (18 كانون الأول 2023)، وهي رابع انتخابات محلية بعد التغيير السياسي في العراق بعد قطيعة دامت عشر سنوات نتيجة عدم الاستقرار السياسي والأمني، وجرت الانتخابات بمشاركة (134) تحالفًا ومرشحًا، بينما بلغ عدد المرشحين (5898) يتنافسون على (285) مقعدًا في عموم البلاد ما عدا إقليم كردستان منها (10) مقاعد مخصصة للأقليات العرقية والدينية. وشهدت تلك الانتخابات مقاطعة قوى سياسية مؤثرة في العملية السياسية كالتيار الصدري وغيرها؛ مما انعكس على نسبة المشاركة بعد العزوف الشعبي، لاسيما فئة الشباب التي تروج لفكرة عدم جدوى تلك الانتخابات، وأن أصواتهم لا تؤثر طالما تستمر المحافظات على العملية السياسية المحاصصة السياسية في تحديد الفائزين، كما ساد العزوف طغت في المحافظات الوسطى والجنوبية بالمقابل شهدت الشمالية والغربية مشاركة مقبولة، وجاءت نتيجة الانتخابات بفوز القوى التقليدية بأغلبية المقاعد؛ مما يمكنها من تشكيل الحكومات بكل يسر وسهولة، فضلًا عن حصول المحافظين الحاكمين في بعض المحافظات على نتائج تمكنهم من تشكيل الحكومة بشكل فردي، كما أن تلك الانتخابات جرت في ظل أجواء دستورية سلمية، إلا أن تلك الانتخابات تميزت

بإجرائها في محافظة كركوك للمرة الثانية بسبب طبيعتها القومية والدينية؛ مما أسهم في زيادة نسبة المشاركة[61].

يبين القانون المعتمد في الانتخابات المحلية الأخيرة تحولات محورية في المشهد السياسي العراقي؛ فمن الناحية التشريعية والقانونية دمج هذا القانون بمواده وفقراته انتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات بآن واحد بصياغات قانونية عالجت الكثير من الاختلالات والثغرات التي عانت منها القوى السياسية التقليدية خاصة التي تراجعت مقاعدها في الانتخابات المبكرة مختزلًا العديد من المواد والبنود والفقرات والأحكام التي وردت بالقانونين السابقين لانتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات مع إلغاء مادة من القانون رقم (٣٦ لسنة ٢٠٠٨) الملغي الخاص بانتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي وفقرة من القانون رقم (٢١لسنة ٢٠٠٨) المعدل الخاص بقانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم، فضلًا عن إعادة صياغة الوضع القانوني لانتخابات محافظة كركوك بشكل يرضي الأطراف السياسية كافة، ومعالجة عدم دستورية بعض الفقرات في القانون الملغي التي قررتها المحكمة الاتحادية المتعلقة بالعد الإلكتروني وتسريع النتائج ومطابقة الأصوات، إضافة إلى إعادة فعالية رقابة وكلاء الكيانات السياسية حول عدم التطابق بين النتائج في المحطات والمراكز وتدقيقها في المركز الوطني وغير ذلك. أما التحولات على الصعيد السياسي التي عولجت في مواد هذا القانون؛ فأهمها إعادة العمل بنظام الدائرة الواحدة للمحافظة بدل الدوائر المتعددة واعتماد آلية نظام (سانت ليغو) المعدل(1,7(في احتساب الأصوات للقوائم والأفراد وإلغاء نظام الصوت[62]، وتأكيدًا لما سبق فإن هذه الانتخابات جاءت نتيجة للتوافقات بين القوى السياسية أكثر ما هي استحقاق لمجتمع أو ضرورة للواقع وهذا ما برز جليًا في نسبة المقاطعة لدى الناخبين وتفاقم السخط على القوى السياسية وقد تشكل مستقبلًا سببًا في تغيير الواقع السياسي في

العراق إذا ما فشلت المجالس المحلية في أداء واجباتها؛ إذ تمثل هذه الانتخابات مقدمة لمخرجات الانتخابات البرلمانية القادمة، ومن ثم تعطي إشارات لصانع القرار لمعالجة سياسته المتبعة، وكذلك الحال للكيانات المشاركة بالحكم فهي توصف أيضًا نتيجة لمخرجات السلطة السياسية حتى وإن كان العزوف أبرز نتائجها.

- **الخاتمة**

لقد خلصت خاتمة البحث إلى أن الحركات الاحتجاجية توضح تصورات المجتمع حول إداء نخب السلطة والقوى السياسية المؤثرة على مخرجاتها بوصفها وسيلة المجتمع لممارسة مسؤولياته أمام المتغيرات السياسية، وكذلك تعكس الفعاليات السياسية الشعبية ثقافة المجتمع وإدراكه لمعطيات بيئته من خلال أساليب الحراك ومحتوى أهدافه الأمر الذي يحدد مستوى الوعي لدى المجتمع، وخاصة عندما يطرح حلول ومعالجات لتحدياته، وفي إطار ما طرح لمعالجة مشكلة البحث من كون مصادر الوعي لدى المجتمع العراقي عديدة تهيمن فيها البنى التقليدية المكرسة في المراكز الدينية والجماعات القبلية؛ ومن ثم أثر ذلك على فاعلية التنظيمات الاجتماعية المدنية، وأيضًا تأثير موروثاتها وقيمها على مختلف الفعاليات السياسية، لاسيما الممارسات المتعلقة بالعملية الانتخابية وبلورة نتائجها؛ ومن ثم ظهر دور المجتمع المدني من خلال الحركات الاحتجاجية بوصفها إحدى الفضاءات المحفزة للتواصل المجتمعي ومراجعة الوضع السياسي واستيعاب دور المجتمع في التأثير على مخرجات الواقع السياسي التي تكرست صوره في الدورات الانتخابية سواءٍ من جانب العزوف أو من جانب طبيعة القوى الفائزة، وكذلك مضامين البرامج الانتخابية والتغيير في محتوى الخطاب السياسي لدى القوى والأحزاب المشاركة في السلطة، وهذا ما يؤكد فرضية البحث بأن العمل الاجتماعي النابع من الأطر المدنية قادر على تنمية الوعي السياسي لدى الناخب العراقي الذي سيسهم في تغييرات مهمة على طبيعة التفاعل لدى مكونات النظام السياسي وإعادة تنظيم أولويات

المهام الحكومية، وأيضًا تقنين الممارسات والتصورات التي تحكم التنافس والأداء السياسي.

- **نتائج البحث**

1- يتميز العراق بتنوع اجتماعي متميز؛ إذ يتشكل وعي الفرد من مصادر عدة ابتداءٍ من الأسرة والتكوينات الاجتماعية التي ينخرط فيها الأفراد بفعل طبيعة البيئة التي تحمل خليط متنوع من الانتماءات، ومن ثم يأتي دور المؤسسات الرسمية والاجتماعية في صقل وعي الأفراد الذي ينعكس في سلوكهم.

2- تكتسب مصادر الوعي الاجتماعية تأثير أوسع على الأفراد في غرس التصورات والمفاهيم التي تشكل الوعي السياسي لدى الفرد العراقي بفعل النمط القبلي السائد، وأيضًا دور الفواعل الدينية في التنشئة والتوجيه، لاسيما على الصعيد السياسي وهذا ما يبرر لجوء السياسيين إلى كسب المزيد من تأييد الفواعل الاجتماعي أو التماهي مع توجهاتهم.

3- تعد التجربة الانتخابية في العراق إحدى مستحدثات التغيير الديمقراطي؛ إذ شهدت العملية الانتخابية تغييرات مستمرة تنوعت ما بين الآليات والنظم الانتخابية، وأيضًا التشريعات المتعاقبة التي كان للأوساط الاجتماعية دورًا بالغًا في تحديد محتوها عند كل دورة انتخابية.

4- لقد أفرزت الحركات الاحتجاجية في العراق واقعًا مغاير عن السابق من جانب إدراك الناخب العراقي وتأثير على مسار العملية الانتخابية التي أنتجت فوز قوى سياسية جديدة وترجيح كيانات على أخرى بفعل أدائها لا انتمائها الاجتماعي؛ وقد ظهر ذلك جليًا في مضمون البرامج الانتخابية للقوى السياسية المتنافسة.

- **التوصيات**

1- إن تفعيل مبدأ المواطنة إحدى خطوات البناء السياسي السليم؛ إذ يسموا الانتماء الوطني فوق الولاءات الأولية مع الحفاظ عليها ضمن أطرها الاجتماعية؛ ومن ثم تكون الهوية الوطنية الجامعة أساسًا لكسب الحقوق وفرض الواجبات في إطار عدالة التوزيع التي تمنح النظام السياسي مزيدًا من الاستقرار وينعكس على تعظيم منجزاته.

2- إن وجود مؤسسات التنشئة والتعليم الرسمية دون أن يقترن بتأثير واضح على إعداد أجيال مؤمنة بالثوابت الوطنية ومستوعبة مضامين النهج الديمقراطي المتجسد في السلوك والأذهان وقادرة على الارتقاء بالواقع السياسي؛ فضلًا عن نشاط مكونات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات وهيئات التنظيم المدني المتعددة التي تعمل على رفع مستويات الإدراك المجتمعي بالمظاهر والمشتركات الوطنية ومنتجة لثقافة سياسية محققة لواقع مزدهر.

3- لابد أن يكون النظام الانتخابي معبر عن رغبة المجتمع وتطلعاته للواقع السياسي كونه يمثل الآلية التي يمنح من خلالها الشرعية للسلطة الحاكمة، وكلما

كان التشريع الانتخابي قريب من الرأي المجتمعي؛ انعكس ذلك على الاستقرار السياسي وعلى طبيعة المشاركة في العملية الانتخابية.

4- تعد الحركات الاجتماعية حالة مفيدة في التفاعل مع مخرجات النظام السياسي ووسيلة في تعزيز الرقابة على الأداء وجعل الإجراءات الحكومية أكثر شفافية؛ ومن ثم تسهم في تحقيق التنمية السياسية؛ وعليه فإن من الضروري أن توفر ضمانات حقيقية على مستوى التشريعات والسلوك لخلق فضاءات مناسبة للتعبير وإبداء الأفكار بما يتوافق مع الثوابت الوطنية والدستورية وضمن إطار القيم المثلى للمجتمع لما لها دور في تعزيز ثقة المواطن والارتقاء بوعي الناخب في ظل المنافسة الانتخابية.

الهوامش

[1*] **أحداث تشرين:** وهي حركة احتجاجية شعبية عبرت من خلالها المجتمع العراقي عن سخطه من القوى والتنظيمات السياسية المشاركة في إدارة السلطة في العراق بسبب الأداء السياسي الذي أسهم في بلورة التحديات والأزمات التي تعصف بمعطيات الواقع العراقي وأيضًا مستويات الفساد المستشري في مؤسسات الدولة والإفلات من المحاسبة والعقاب وضعف موازين العدالة وسيادة القانون وتنفيذه؛ مما جعل هذه الحركة الاحتجاجية الأكبر من حيث المشاركة والتأثير على صانع القرار في التنظيم السياسي للعراق ما بعد العام (2003).

() ناصر زين العابدين أحمد وليلى عيسى أبو القاسم، مفهوم وأهمية الوعي السياسي تجاه الدولة والمجتمع، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 9، جامعة تكريت، 2017، ص ص(166-167).

[2] ابتسام حاتم علوان ودينا محمد جبر، بين إشكالية الهوية والانتماء ورهانات الوحدة الوطنية، المجلة السياسية والدولية، العدد 36، جامعة المستنصرية، 2017، ص 241.

[3] ماجد محي الفتلاوي وصادق صالح كاشف الغطاء، مصدر سبق ذكره، ص 48.

[4] إسراء علاء الدين نوري، العملية السياسية في العراق مشاهد الاستمرار والتغيير، مجلة المستقبل العراقي، العدد 8، بغداد، 2006، ص 46.

[5] محمود أحمد موسى، دور النظام التعليم في تنشئة الطفل العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 10، 1885، ص 155.

[6] ماجد محي الفتلاوي وصادق صالح كاشف الغطاء، مصدر سبق ذكره، ص 49.

[7](محمود أحمد موسى، مصدر سبق ذكره، ص 155.

[8] ياسر علي إبراهيم، مؤسسات المجتمع المدني والعنف في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير، جامعة النهري، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٤ ، ص ١.

[9] حازم صباح احميد وعماد وكاع عجيل، منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة التطرف في العراق، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد الأول، جامعة ديالي،2020، ص69.

[10] سعد حميد إبراهيم، آفاق تعزيز العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية في العراق، المجلة السياسية والدولية، العدد 8، الجامعة المستنصرية، 2008، ص204.

[11]) حافظ علوان حمادي، ديمقراطية الأحزاب وأحزاب الديمقراطية: دراسة لحالة العراق بعد عام 2003، مجلة العلوم السياسية، العدد 44، جامعة بغداد– كلية العلوم السياسية، 2012، ص ص 277–278.

[12]) ماجد محي الفتلاوي وصادق صالح كاشف الغطاء، مصدر سبق ذكره، ص 53.

[13]) حاتم سليمان العلاونة، دور مواقع التواصل الاجتماعي في تحفيز المواطنين الأردنين على المشاركة في الحراك الجماهيري، جامعة اليرموك، الأردن، بلا سنة، ص 35.

[14]) ناصر زين العابدين أحمد وليلى عيسى أبو القاسم، مفهوم وأهمية الوعي السياسي تجاه الدولة والمجتمع، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 9، جامعة تكريت، 2017، ص ص(166–167).

[15]) ياسين البكري وهالة تركي ، التنشئة الاجتماعية السياسية والتحول الديمقراطي في العراق ، ط1، دار الثقافة العراقية، بغداد ،2013 ، ص284.

[16]) ماجد محي الفتلاوي وصادق صالح كاشف الغطاء، آليات بناء الوعي السياسي والمواطنة في العراق بعد العام 2003، مجلة المعهد، العدد 1، معهد العلمين للدراسات العليا، 2022، ص 59.

[17]) نصير فكري ذياب، الثقافة السياسية في المجتمع العراقي: دراسة أنثرولوجية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد– كلية الآداب– قسم علم الاجتماع، 2014، ص146.

[18]) حافظ علوان حمادي، مجلس النواب العراقي: مقارنة بين الواقع والمطلوب (2005–2010)، مصدر سبق ذكرة، ص8

[19]) حيدر عبد جساس، أثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق (انتخابات مجلس النواب العراقي 2021 أنموذجًا)، مجلة دراسات دولية، العدد 91، جامعة بغداد ، 2022، ص 461.

[20]) عبد علي كاظم المعموري وعلي فارس حميد، فضاء الإصلاح السياسي والاقتصادي في العراق (جبر الداخل وجدل الخارج) مجلة حمورابي، العدد 17، بغداد، 2016، ص58.

[21]) عامر حسن فياض، بناء الدولة المدنية وشقاء التحول الديمقراطي في العراق المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص182.

[22]) محمد صالح شطيب، ظاهرة العزوف عن الانتخابات في الدول العربية عام ٢٠١٨ (العراق أنموذجًا)، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، نينوى، المجلد ١٤، العدد ٤٥، ٢٠٢٠، ص ١٣٨.

[23]) فلاح مصطفى صديق وكاروان أورحمان إسماعيل، دور النظام الانتخابي النيابي في تحقيق مبدأ شرعية السلطة السياسية (العراق أنموذجًا) (دراسة تحليلية مقارنة)، المجلة العلمية لجامعة جيهان السليمانية، المجلد ا، العدد ٢٠١٧، ص ١٢١-١٢٠.

[24]) سمية دهام كاظم وعلي سعدي عبد الزهرة، مصدر سبق ذكره، ص 275.

[25]) شيماء الكيالي معالجة العزوف عن المشاركة في الانتخابات العراقية، مركز البيان للدراسات والتخطيط بغداد، ٢٠١٨، ص ٨.

[26]) عبد الحسين شعبان، مصدر سبق ذكره، ص 20.

[27]) دينا هاتف مكي، تصورات المشاركة السياسية في العراق لمرحلة ما بعد داعش، مجلة دراسات دولية، العدد 75، جامعة بغداد، 2018، ص ص86-87.

[28]) علي طاهر الحمود، سوسيولوجيا الاحتجاج، قراءة في حركة الاحتجاج المدني في العراق بعد 31 تموز 2015، مصدر سبق ذكره، ص ص 710-711.

[29])علي عبد الهادي، الاحتجاجات في العراق: الجذور والفاعلون في السلوك الاحتجاجي في العراق: الديناميات الفردية والجماعية، المؤتمر العلمي الثاني للجمعية العراقية لعلم النفس السياسي، بغداد، 2019، ص13.

[30]) جاسم محمد الحلفي، احتجاجات الشباب في العراق وإشكالية الهوية الوطنية، المؤتمر العلمي الثاني للجمعية العراقية لعلم النفس السياسي، بغداد، 2019، ص55.

[31]) فاتن محمد عبد الرزاق، دور القيادات في معالجة الأزمات السياسية: الحركات الاجتماعية العراقية بعد عام 2003 أنموذجًا، المجلة السياسية والدولية، العدد 51، الجامعة المستنصرية، 2022، ص 228.

[32]) حمدية عزيز جايد وهناء حسن سدخان، الحركات الاجتماعية في العراق: النشأة، الأسباب، الخصائص، مجلة نسق، العدد 7، بغداد، 2023، ص 412.

[33]) خالد هاشم محمد، احتجاجات العراق ٢٠١٩ ، نظرة تحليلية، المركز الديمقراطي العربي ، 2019.

[34]) المادة (15) من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020 .

[35]) جعفر نيمينكي، مصدر سبق ذكره، ص ص256–258.

[36]) إبراهيم الجعفري، العراق: من ذاكرة الحكومة العراقية الانتقالية، ط1، دار المسار العربي للدراسات والنشر، بيروت، 2009، ص ص8–9.

[37]) بتول مجيد جاسم، الآليات الدستورية والقانونية لتوزيع المقاعد النيابية في العراق (دراسة في ضوء القوانين والنظم الانتخابية)، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد 47، جامعة الكوفة، 2020، ص232.

[38]) علي حسين سفيح، التجربة الديمقراطية والانتخابية في العراق بعد 2003، مجلة حمورابي، العدد 15، بغداد، 2015، ص20.

[39]) بتول مجيد جاسم، مصدر سبق ذكره، ص234.

[40]) محمد عبد الحمزة خوان، الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2014: مؤشرات الاصلاح والتغيير، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد 26، جامعة الكوفة، 2006، ص179.

[41]) حيدر عبد جساس، مصدر سبق ذكره، ص 452.

[42]) المادة 5/27 أولًا (من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم 9) لسنة2020.

[43]) عبدالله البستاني، مساهمة في إعداد الدستور الدائم وقانون الانتخاب، بغداد، 1962 ، ص 83 – 84 .

[44]) منجد الحلو، مهند الربيعي، صاح جبر البصيي، نظم الانتخابات في العالم ومعطيات الواقع العراقي، كرباء، 2004 ، ص 15 .

[45]) قانون الجنسية العراقية رقم (26 (لسنة 2006 المنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد 4019 في 7/ 3/ 2006 .

[46]) المادة) 6/أولًا /ج (من قانون الجنسية العراقية رقم 26) لسنة 2006 .

[47]) المادة) 5/ أولًا (من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم 9) لسنة 2020.

[48]) همسة قحطان خلف، العملية السياسية الديمقراطية في العراق بين الإصلاح والتمكين والمراجعة الشاملة بعد انتخابات عام 2018، مجلة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد 16، جامعة تكريت، 2019، ص51.

[49]) وسام حسين العيثاوي، مصدر سبق ذكره، ص57.

[50]) طه خضر فضيل، التجربة البرلمانية العراقية (2003–2010): دراسة تحليلية نقدية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط– كلية الآداب والعلوم– قسم العلوم السياسية، عمان، 2013، ص121.

[51]) جالا يونس أحمد، النظم الانتخابية في العراق، ط1، مطبعة الوقف الحديثة، بغداد، 2011، ص275.

[52]) طه خضر فضيل، مصدر سبق ذكره، ص121.

[53]) يمن أحمد محمد، مسارات التحالفات والأهمية الجبو سياسية لخريطة الانتخابات البرلمانية في العراق العام 2018 وأثرها في تشكيل الحكومة، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد 65، 2019، ص ص(151–153).

[54]) قرار المحكمة الاتحادية الصادر يوم 27/ 12/ 2021 بالكتاب المرق م175/ اتحادية.

[55]) عبد الجبار السعيدي، خريطة القوى السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية العراقية 2021، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، 8 تشرين الأول 2021، ص 1.

[56]) سمية دهام كاظم وعلي سعدي عبد الزهرة، العزوف عن الانتخابات البرلمانية العراقية (2018–2021)، مجاة تكريت للعلوم السياسية، العدد27، جامعة تكريت،2022، ص 254–255.

[57]) حيدر عبد جساس، مصدر سبق ذكره، ص ص(449–450).

[58]) لقاء مكي، الانتخابات العراقية: واقع سياسي جديد ومتوتر، مركز الجزيرة للدراسات متاح على الموقع الإلكتروني https://studies.aljazeera.net/ar/article/5159

[59]) لقاء مكي، مصدر سبق ذكره.

[60]) علي مراد العبادي، أبعاد ومخاطر الاغتراب السياسي في العراق، شبكة النبأ المعلوماتية متاح على الموقع الإلكتروني: https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/19712

[61]) WWW, bayancenter.org, 2024/3/29,10:05.

[62]) WWW, mcsr. Net,2024/3/30, 10:22

المصادر:

أولًا– التشريعات والقرارات:

(1) قانون الجنسية العراقية رقم(26 (لسنة 2006.

(2) قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020.

(3) قرار المحكمة الاتحادية الصادر يوم 27/ 12/ 2021 بالكتاب المرق م175/ اتحادية.

ثانيًا– الكتب والدوريات:

(1) ابتسام حاتم علوان ودينا محمد جبر: بين إشكالية الهوية والانتماء ورهانات الوحدة الوطنية، المجلة السياسية والدولية، العدد 36، جامعة المستنصرية، 2017.

(2) إبراهيم الجعفري، العراق: من ذاكرة الحكومة العراقية الانتقالية، ط1، دار المسار العربي للدراسات والنشر، بيروت، 2009.

(3) إسراء علاء الدين نوري: العملية السياسية في العراق مشاهد الاستمرار والتغيير، مجلة المستقبل العراقي، العدد 8، بغداد،2006.

(4) بتول مجيد جاسم: الآليات الدستورية والقانونية لتوزيع المقاعد النيابية في العراق (دراسة في ضوء القوانين والنظم الانتخابية)، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد 47، جامعة الكوفة، 2020.

(5) جاسم محمد الحلفي: احتجاجات الشباب في العراق وإشكالية الهوية الوطنية، المؤتمر العلمي الثاني للجمعية العراقية لعلم النفس السياسي، بغداد، 2019.

(6) جالا يونس أحمد: النظم الانتخابية في العراق، ط1، مطبعة الوقف الحديثة، بغداد، 2011.

(7) حاتم سليمان العلاونة: دور مواقع التواصل الاجتماعي في تحفيز المواطنين الأردنين على المشاركة في الحراك الجماهيري، جامعة اليرموك، الأردن، بلا سنة.

(8) حازم صباح أحميد وعماد وكاع عجيل: منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة التطرف في العراق، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد الأول، جامعة ديالى،2020،

(9) حافظ علوان حمادي: ديمقراطية الأحزاب وأحزاب الديمقراطية: دراسة لحالة العراق بعد عام 2003، مجلة العلوم السياسية، العدد 44، جامعة بغداد– كلية العلوم السياسية، 2012.

(10) حمدية عزيز جايد وهناء حسن سدخان: الحركات الاجتماعية في العراق: النشأة، الأسباب، الخصائص، مجلة نسق، العدد 7، بغداد، 2023.

(11) حنان يوسف: الإعلام والسياسية: مقاربة ارتباطية، ط1، أطلس للنشر الإعلامي، القاهرة، 2006.

(12) حيدر عبد جساس: أثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق (انتخابات مجلس النواب العراقي 2021 أنموذجًا)، مجلة دراسات دولية، العدد 91، جامعة بغداد ، 2022.

(13) خالد هاشم محمد: احتجاجات العراق ٢٠١٩ ، نظرة تحليلية ، المركز الديمقراطي العربي ، 2019.

(14) دينا هاتف مكي: تصورات المشاركة السياسية في العراق لمرحلة ما بعد داعش، مجلة دراسات دولية، العدد 75، جامعة بغداد، 2018.

(15) سعد حميد إبراهيم: آفاق تعزيز العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية في العراق، المجلة السياسية والدولية، العدد 8، الجامعة المستنصرية، 2008.

(16) سمية دهام كاظم وعلي سعدي عبد الزهرة: العزوف عن الانتخابات البرلمانية العراقية (2018–2021)، مجاة تكريت للعلوم السياسية، العدد27، جامعة تكريت،2022.

(17) شيماء الكيالي: معالجة العزوف عن المشاركة في الانتخابات العراقية، مركز البيان للدراسات والتخطيط بغداد، ٢٠١٨.

(18) طه خضر فضيل: التجربة البرلمانية العراقية (2003–2010): دراسة تحليلية نقدية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، عمان، 2013.

(19) عبد الجبار السعيدي: خريطة القوى السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية العراقية 2021، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 8 تشرين الأول 2021.

(20) عبد علي كاظم المعموري وعلي فارس حميد: فضاء الإصلاح السياسي والاقتصادي في العراق (جبر الداخل وجدل الخارج) مجلة حمورابي، العدد 17، بغداد، 2016.

(21) عبدالله البستاني: مساهمة في إعداد الدستور الدائم وقانون الانتخاب، بغداد، 1962.

(22) علي حسين سفيح: التجربة الديمقراطية والانتخابية في العراق بعد 2003، مجلة حمورابي، العدد 15، بغداد، 2015.

(23) علي عبد الهادي: الاحتجاجات في العراق: الجذور والفاعلون في السلوك الاحتجاجي في العراق: الديناميات الفردية والجماعية، المؤتمر العلمي الثاني للجمعية العراقية لعلم النفس السياسي، بغداد، 2019.

(24) فاتن محمد عبد الرزاق: دور القيادات في معالجة الأزمات السياسية: الحركات الاجتماعية العراقية بعد عام 2003 أنموذجًا، المجلة السياسية والدولية، العدد 51، الجامعة المستنصرية، 2022.

(25) فلاح مصطفى صديق وكاروان أورحمان إسماعيل: دور النظام الانتخابي النيابي في تحقيق مبدأ شرعية السلطة السياسية (العراق أنموذجًا) (دراسة تحليلية مقارنة)، المجلة العلمية لجامعة جيهان السليمانية، المجلد ا، العدد ٢٠١٧.

(26)ماجد محي الفتلاوي وصادق صالح كاشف الغطاء: آليات بناء الوعي السياسي والمواطنة في العراق بعد العام 2003، مجلة المعهد، العدد 1، معهد العلمين للدراسات العليا، 2022.

(27)محمد صالح شطيب: ظاهرة العزوف عن الانتخابات في الدول العربية عام ٢٠١٨ (العراق أنموذجًا)، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، نينوي، المجلد ١٤، العدد ٤٥، ٢٠٢٠.

(28)محمد عبد الحمزة خوان: الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2014: مؤشرات الإصلاح والتغيير، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد 26، جامعة الكوفة، 2006.

(29)محمود أحمد موسى: دور النظام التعليم في تنشئة الطفل العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 10، 1885.

(30)منجد الحلو، مهند الربيعي، صاح جبر البصيي: نظم الانتخابات في العالم ومعطيات الواقع العراقي، كربلاء، 2004.

(31)ناصر زين العابدين أحمد وليلى عيسى أبو القاسم: مفهوم وأهمية الوعي السياسي تجاه الدولة والمجتمع، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 9، جامعة تكريت، 2017.

(32) نصير فكري ذياب: الثقافة السياسية في المجتمع العراقي: دراسة أنثرولوجية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 2014.

(33) همسة قحطان خلف: العملية السياسية الديمقراطية في العراق بين الإصلاح والتمكين والمراجعة الشاملة بعد انتخابات عام 2018، مجلة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد 16، جامعة تكريت، 2019.

(34)ياسر علي إبراهيم : مؤسسات المجتمع المدني والعنف في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، جامعة النهري، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٤ ، ص ١.

(35)ياسين البكري وهالة تركي: التنشئة الاجتماعية السياسية والتحول الديمقراطي في العراق ، ط1، دار الثقافة العراقية، بغداد ،2013.

(36)يمن أحمد محمد: مسارات التحالفات والأهمية الجبو سياسية لخريطة الانتخابات البرلمانية في العراق بعد العام2018 وأثرها في تشكيل الحكومة، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد65، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2019.

ثالثًا– المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت:

() لقاء مكي، الانتخابات العراقية: واقع سياسي جديد ومتوتر، مركز الجزيرة للدراسات متاح على الموقع الإلكتروني: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5159

(2) علي مراد العبادي، أبعاد ومخاطر الاغتراب السياسي في العراق، شبكة النبأ المعلوماتية متاح على الموقع الإلكتروني: https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/19712 .

AIN SHAMS UNIVERSITY

AIN SHAMS UNIVERSITY
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
مركز بحوث الشرق الأوسط
MERC

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly

Vol. 110
April 2025

Issued by
Middle East
Research Center

Fifty year
Founded in 1974

Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233